جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر قادة العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس

إعداد

صلاح يوسف احمد أبو صالح

إشراف

د. سماح صالح

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021

تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر قادة العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس

إعداد

صلاح يوسف احمد أبو صالح

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/2/22 م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
– د. سماح صالح / مشرفاً ورئيسا	.....
– د. عبد الرحيم الشوبكي/ ممتحناً خارجيا	.....
– د. علياء عسالي/ ممتحناً داخليا	.....

الإهداء

إلى أبي وأمي الأعزاء على قلبي منبع الحب والعطاء

إلى كرم وكنان وعندليب أبنائي إلى زوجتي الغالية دعاء

إلى أخوتي وأبنائهم مهجة قلبي حتى الفناء

إلى أصدقائي في مخيم عسكر مخيم العودة والصمود والإباء

إلى الأسرى والجرحى والمناضلين والشهداء

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم معي لإنجاز هذا العمل، ولكنني أولاً سأخص زوجتي التي صبرت ووفرت لي كل السبل لإتمام هذا العمل، وأيضاً سأخص أستاذتي ومشرفتي الدكتورة سماح صالح؛ صاحبة الفضل الكبير بعد الله، عز وجل، وأيضاً سأتقدم بجزيل الشكر إلى زميلتي باللجنة الشعبية لخدمات مخيم عسكر الجديد السيدة نجاح الجبجي لمساهمتها الكبيرة معي في إتمام المقابلات.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان :

تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر قادة العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس

أقر بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص ، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد ، و أنّ هذه الرسالة ككل ، أو أي جزء لم يُقدّم لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب: صلاح يوسف احمد أبو صالح**

Signature: **التوقيع :** 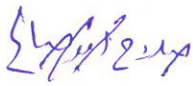

Date: **التاريخ: 22 /2/ 2021**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الملاحق	ط
الملخص	ي
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	6
أسئلة الدراسة	8
أهمية الدراسة	8
أهداف الدراسة	9
مصادر الدراسة	9
مصطلحات الدراسة	9
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	11
خلفية الإطار النظري	12
الإطار النظري	13
اشكال المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	16
واقع وأهمية المشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية للمرأة في مخيمات مدينة نابلس	22
النظريات النسوية والمشاركة السياسية للمرأة.	26

الدراسات السابقة	29
التعقيب على الدراسات السابقة	32
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	34
منهجية الدراسة واسلوبها	53
مجتمع الدراسة	36
عينة الدراسة القصدية وخصائصها	36
أدوات جمع البيانات	37
تحديات المقابلات	37
حدود الدراسة	38
توظيف النظرية النسوية	39
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	40
تمهيد	41
تحديات المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة	42
مساهمة المجتمع اللاجئ في الوصول السياسي للمرأة اللاجئة	45
مساهمة الأحزاب في المخيمات في تنمية المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة	48
الآليات والوسائل التي تستخدمها قيادات العمل النسوي في المخيمات لتمكين النساء اللاجئات سياسياً	51
الوضع السياسي للمرأة اللاجئة في مؤسسات العمل السياسي الرسمية وغير الرسمية	54
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	57
التحديات الاجتماعية	58
التحديات الاقتصادية	59
التحديات الثقافية	60
التحديات المتعلقة بطبيعة السكن	61

التحديات السياسية	62
التوصيات	63
المصادر والمراجع	64
الملاحق	68
Abstract	B

فهرس الملاحق

الرقم	الموضوع	الصفحة
ملحق (1)	دليل المقابلة	69
ملحق (2)	جدول يوضح خصائص المشاركات	70
ملحق (3)	رسم بياني يوضح خصائص المشاركات	71

تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر قادة العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس

إعداد

صلاح يوسف احمد أبو صالح

إشراف

د. سماح صالح

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة تحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر قادة العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس، ودور هذه التحديات بأشكالها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتحديات المتعلقة بطبيعة السكن، وبتقيد عملية الوصول السياسي للمرأة اللاجئة، كما هدفت الدراسة الى توضيح مدى أهمية إشراك المرأة في العملية السياسية، وعرض ما جاء من القوانين الفلسطينية والدولية بضمان حق المرأة في المشاركة السياسية.

اتبع الباحث لتحقيق أهداف الدراسة المنهج الكيفي، والأسلوب الوصفي، لدراسة الظاهرة كما هي بالواقع، والتعبير عنها كيفياً، واعتمدت المقابلات كأداة دراسية رئيسة لجمع البيانات؛ فقد تكونت عينة الدراسة من (13) امرأة من قيادات العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس (عسكر الجديد والقديم، بلاطة، وعين بيت الماء).

خلصت الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها وجود تحديات اجتماعية، تتعلق بطبيعة المجتمع اللاجئ، الذي يوصف بأنه مجتمع أبوي ذكوري تحكمه العادات والتقاليد التي تجسد الصورة النمطية للمرأة، وتحديات اقتصادية تمثلت بكون النساء تابعاً اقتصادياً للرجال؛ لكون المجتمع اللاجئ يعتمد على الرجل كمعيل أساسي للأسرة، وهذا مرتبط لكون المجتمع نفسه يرفض ويقيد فكرة استقلالية المرأة الاقتصادية، وتحديات ثقافية تمثلت في إعطاء الرجل الأولوية في التعليم على حساب المرأة؛ لكون العادات والتقاليد تسيطر على الثقافة العامة في المجتمع اللاجئ، عدا عن تخلي وكالة الغوث الدولية عن دورها اتجاه المراكز النسوية ومراكز الشباب، وتحديات متعلقة بطبيعة السكن تمثلت لكون المجتمع

اللاجئ يعيش في اكتظاظ سكاني يسبب مشكلة في الخصوصية، وخاصة لدى النساء في ظل عادات وتقاليد عادة ما تسعى للحفاظ على الصورة النمطية للمرأة، وتحديات سياسية تمثلت بسياسية الأحزاب الفلسطينية الذكورية في المخيمات التي تسعى من خلالها للمحافظة على الصورة النمطية للمرأة بالحفاظ على دورها الإنجابي.

واوصت الدراسة بضرورة تكثيف ورشات العمل والمؤتمرات والأنشطة التي تهدف للتغير في الفكر الذكوري الموجود لدى المجتمع اللاجىء ولتعزيز ثقة النساء بأنفسنهن وايمانهن بحقوقهن.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة

للمرأة دور مهم في شتى المجالات الحياتية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكونها تعد جزء أساسي من مكونات اي مجتمع قائم، فلا يمكن تصور عدم وجودها في احدى تلك المجالات المذكوره أعلاه، وحتى فكرة وجودها المنقوص يعني ان المجتمع امام مشكلة يجب عليه وضع حلول للخروج من هذا الخلل الذي وجوده سيؤثر على سير هذه المجالات بشكل المطلوب.

يعد القرن العشرين بداية مشاركة المرأة الفلسطينية في معركة الاستقلال السياسي والاجتماعي، وكان ذلك من بوابة الجمعيات الخيرية التي تعد النواة الأولى لهذه المشاركة، التي ضمنت للمرأة الاندماج في قضايا المجتمع الحياتية. إلا أن الظروف التي مرت بها فلسطين على مدار التاريخ من حروب، ودمار، وقتل، وتشريد، بلورت اتجاهاً سياسياً للمرأة تمثل بالمظاهرات، والاعتصامات، وتقديم عرائض الاحتجاج، عدا عن دورها من خلال المؤسسات النسوية التي قامت بتشكيلها لإغاثة الأسر المنكوبة وتوفير دور للأيتام، هذا بدوره أدى إلى تشكيل النساء إطاراً شعبياً منظماً أطلق عليه "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" عام 1965 كان هدفه الأساسي تنظيم الوضع السياسي والاجتماعي بين صفوف النساء في الوطن المحتل (مبيض، 2010).

يعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام النساء لها، بداية تجاوز المرأة دورها الاجتماعي السياسي المعتاد عليه، حيث سنحت لها الفرصة للمشاركة في العمل العسكري إلى جانب الرجل، وتعتبر مرحلة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين النقلة النوعية للمرأة حيث تم تشكيل الأُطر النسوية بقرار من الفصائل الفلسطينية، وهدف هذا القرار إلى تأطير النساء عبر الأحزاب، ونتج عن تأطير النساء وجود قيادات نسوية في بعض الأحزاب اليسارية، وأعضاء نساء في الأحزاب الأخرى (رزام، 2010).

عند الحديث عن مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية يختلف الباحثون في تحديد شكل هذه المشاركة؛ فبعضهم حصرها في الإطار السياسي الرسمي، الذي ضمنته لها المعاهدات والمواثيق الدولية، والمتمثل في الترشح والانتخاب، وتبوء المراكز القيادية وشغل الوظائف العامة، وحق الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات والأحزاب واحترام الأقليات (المجال العام) (رحال،2004).

آخرون ذهبوا إلى مشاركة المرأة في النضال العام كاشتراكها في الانتفاضات الشعبية المختلفة، وتحملها للأعباء الناجمة عن استشهاد الزوج، أو الابن، أو اعتقالهم، أو فقدان مصدر الرزق، أو البيت، بسبب الاحتلال أو معاناتها هي شخصياً، ومباشرة من السجن، أو الاستشهاد، كذلك مشاركتها من خلال الأُطر النسوية السياسية منذ عام 1978 حيث بدأت دورها المهم في حمل قضية المرأة بخصوصيتها، ودورها في نقل العمل السياسي النسوي من عمل نخبوي إلى عمل جماهيري (رحال، 2012). وفي مرحلة التسعينات من القرن العشرين تم توقيع اتفاقية أوسلو التي تعد هي الأخرى علامة فارقة في التاريخ السياسي والاجتماعي للمرأة، حيث أدى توقيع هذه الاتفاقية إلى قدوم السلطة الفلسطينية، وبدء بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وإجراء الانتخابات، وانتشار مؤسسات المجتمع المدني المتعلقة بالمرأة وحقوقها، ومطالبها، وتوفير الحماية لها في المجالات الصحية والنفسية والاجتماعية والسياسية (رحال، 2004).

إن المجتمع الفلسطيني بكونه أولاً واحداً من مجتمعات العالم الثالث، وثانياً، باعتباره يعيش في مرحلة بناء دولة مستقلة في ظل وجود احتلال يسيطر على أراضيه وموارده الطبيعية، يحتاج إلى حشد طاقته والذهاب إلى الاستغلال الأمثل لموارده البشرية رجالاًونساء، حيث تشكل النساء نصف المجتمع الفلسطيني عددياً (عبد الهادي، 2006).

أثبت الدراسات التنموية أن تنمية المجتمعات لا يمكنها الوصول لأهدافها دون إشراك النساء في كافة مراحلها، ابتداء بالتخطيط الفعلي، وانتهاء بتوزيع عادل لمكاسب التنمية ومنجزاتها، وأقصر الطرق لذلك هو حشد الطاقات؛ لكي نحصل على تنمية ذات مردود إيجابي، وبأقل التكاليف، إن تهميش النساء يعني تنمية عرجاء عطلت فيها نصف الموارد البشرية المتاحة (جادالله، 2007).

تعني المشاركة السياسية بمفهومها العام أن يكون للفرد نصيب ودور في الحياة السياسية، حيث ينطلق مفهوم المشاركة من تفاعل الإنسان مع المجموعة أو الجماعة التي يعيش معها، يشاركها وتشاركه جوانب كثيرة من حياته (رحال، 2012).

تحدث الفلاسفة السياسيون قديماً عن المشاركة الاجتماعية معبرين عنها بإتاحة الفرصة لأن يأخذ الفرد دوره في المجتمع كي يستطيع التعبير عن رأيه وعن نفسه؛ وذلك بالقيام بعمل فردي من أجل التأثير على السياسات العامة، وإدارة شؤونه العامة، أيضاً، أو من أجل اختيار الحكام في المجالات والمستويات المختلفة (رزام، 2010).

تعتبر المشاركة في صياغة الشأن العام أسلوباً حضارياً للحد من الصراعات السياسية، وطريقة مُثلى لإحداث عمليات تغيير جديدة وجوهرية على شكل النظام السياسي، والذي من شأنه تجاوز الماضي والتخلص منه.

إن شمولية جميع الفئات بما فيها المرأة للمشاركة السياسية يساعد في كل الأحوال على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي، مما يعطيها قوة تمثيلية نابعة مستندة إلى الخيار الديمقراطي (عواد، 2008).

وتعد المشاركة السياسية، أيضاً، مؤشراً مهماً يدل على مدى ارتقاء الشعب على سلم الديمقراطية، وعلى مدى تقدمه، واستعداده لمواجهة تحديات الحياة بشكل جماعي لا يستثنى من أفراده، وذلك لارتباط المشاركة السياسية بمفهوم التنمية السياسية، الذي ينعكس على التنمية المستدامة بشكل عام (بركة، 2016).

تسهم المشاركة السياسية للمرأة على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من حيث أي تفرقة، أو استبعاد، أو تقييد، يتم على أساس الجنس، ويكون من آثار التمييز، أو أغراضه، أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الانسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر بصرف النظر عن حالتها الزوجية على أساس المساواة بينها وبين الرجل" (المراة في العام 2000 اتجاهات وإحصاءات، 2000).

مشاركة المرأة السياسية في المجتمع الفلسطيني الذي يُعد من المجتمعات الذكورية تَفترض فيه الهيمنة البطريركية على أن السلوك الاجتماعي يُشتق من واقع العملية البيولوجية، وبناء عليه يحدد دور النساء بالإنجاب، وتربية الأطفال، وينحصر هذا في المجال الخاص "عالم المنزل"،ولكن يختفي هذا المفهوم فجأة عندما تندلع ثورة وطنية، أو يجتاح البلاد اعتداء عسكري، حينها ينتقل دور النساء من المجال الخاص إلى المجال العام، ويظهر ذلك، أيضاً، في المجتمعات التي تحدث فيها ثورات صناعية وتكنولوجية فتصبح الحاجة ملحة إلى أيدٍ عاملة، فينتقل دور النساء من عالم الاسرة، والمنزل إلى عالم سوق العمل(اللبدي، 2004).

تتضح نجاعة الهيمنة البطريركية وتغلغلها في المجتمع الفلسطيني، إذا ما نظرنا إلى حجم مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية من خلال مؤشراتها الرسمية وغير الرسمية، حيث يتبين أنها مشاركة متدنية؛ فالمرأة تشارك في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بعضو واحد من أصل خمسة عشر عضواً، أما في المجلس المركزي فهنالك ثلاثة أعضاء من النساء من أصل سبعة وثلاثين عضواً، أما في المجلس التشريعي فهنالك سبعة عشر مقعداً تشغله النساء من أصل مئة واثنين وثلاثين مقعداً حصلت عليها من نظام القوائم فقط (جادالله، 2007).

أما على مستوى المشاركة في المؤسسات غير الرسمية التي تتمثل في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمؤسسات الاهلية، فإنها تتضح كما يلي:

على مستوى الأحزاب السياسية: حرصت معظم الأحزاب السياسية على أن يكون لها جسم نسائي مستقل يقوم بعملية التعبئة والتنظيم وتنفيذ عدد من المهمات الاجتماعية في الدرجة الأولى، والمشاركة في الاحتجاجات، والمظاهرات الشعبية التي نشطت فيها النساء في المخيمات الفلسطينية لكونها أماكن ملتهبة في صراعها مع الاحتلال ونتيجة لذلك ظهرت عام 1983 أربعة من الأُطر النسائية التي تتبع لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، حيث لمع عدد من النساء المشاركات في العمل السياسي، وأغلبهن سياسيات مدنيات من عائلات فلسطينية كبيرة (بركة، 2016).

أما في العمل العسكري: فقد شارك في هذا العمل مجموعة من النساء مروراً بدلال المغربي، وليلى خالد، وفاطمة برقاوي، وعائشة عودة، وعدد من النساء الأخريات، ونشطت النساء في حملات

المقاطعة للبضائع الإسرائيلية، حيث كان لهن دور بارز في هذا الجانب من خلال اتحادات المرأة الفلسطينية المختلفة (رزام، 2010).

مشكلة الدراسة:

ترتبط معاناة المرأة الفلسطينية اللاجئة بهجرتها عام 1948 ونكسة عام 1967 مروراً بعيشها في المخيمات الفلسطينية، إلا أن البلد الأصلي للمرأة على وجه الخصوص مرتبط بتحقيق الاستقرار المادي والمعنوي، وأحد مصادر العطاء والبقاء والتوازن، وبهذا المعنى يتداخل ويتقاطع مفهوما الأرض والمرأة فلسطينياً؛ فالتهجير والدخول في حالة الاغتراب عدا عن المعاناة والألم والفقر والبطالة إلى جانب الاحتلال، كلها عوامل مشتركة ما بين النساء اللاجئات في جميع أماكن تواجدهن، وبالأخص في المخيمات، عملت النساء على محاربة ومجابهة هذه العوامل بشتى الطرق المختلفة، حاملة على عاتقها وعاتق أبنائها هم القضية، وحلم العودة، وبناء جيل قادر على تحقيق مصيره (مبيض، 2010).

المرأة الفلسطينية اللاجئة، ومنذ النكبة، قامت بأدوار عديدة، منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، ولا يمكننا أن نعتبر هذه الأدوار هامشية، بل هي أدوار مهمة؛ فعندما نربط بين الخاص والعام نجد أن هذه الأدوار هي أداور تكميلية لبعضها، ولا يمكن أن يكون هنالك إنجاز دون أن نأخذ العام والخاص مع بعضهما، المرأة الفلسطينية اللاجئة شأنها شأن الرجل تمسكت بحق العودة وعملت جاهدة للحفاظ على هذا الحق من خلال غرس مفاهيم حب الوطن والأرض لأبنائها ومشاركتها الفعلية ضد الإحتلال من خلال المشاركة بالمظاهرات والاحتجاجات، وكذلك من خلال تشكيلها للمؤسسات الاجتماعية التي كانت المؤسسات الوحيدة لفترات طويلة، عدا عن إسعاف الجرحى، والمشاركة في العمل العسكري نفسه (عبد الهادي، 2007).

ومع قدوم السلطة الفلسطينية، والبدء في بناء مؤسسات الدولة، كان لابد من إشراك النساء في هذه المؤسسات؛ فالمرأة الفلسطينية اللاجئة صاحبة الصمود، وعنوان القضية،والشريكة في النضال الوطني لا بد أن يكون لها نصيب في مواقع صنع القرار، وهذا ما حدث، ولكن دون مراعاة لحجم مشاركة المرأة في التاريخ النضالي، وحتى دون مراعاة أن المرأة تشكل نصف المجتمع؛ فوجودها في مواقع صنع القرار لم يلبّ توقعات النساء، ما جعل المرأة الفلسطينية تعيش في مرحلة خيبة أمل بعد

تهميشها الواضح، وهذا ما جعلها تتجه نحو المطالبات المستمرة في دعم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (جادالله، 2007).

يتضح حجم الفجوة على مستوى النوع من خلال الاطلاع على نسب واقع مشاركة المرأة الفلسطينية بشكل عام في مؤسسات العمل السياسي الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة الى عدم وجود نسب توضح مشاركة المرأة اللاجئة بشكل خاص في مؤسسات العمل السياسي الرسمي وغير الرسمي (عواد، 2008).

تجدر الإشارة الى ان النساء في المجتمع الفلسطيني لاجئات، وغير لاجئاتٍ، تتمثل في مؤسسات العمل السياسي الرسمي وغير الرسمي، كالآتي:

في اللجان المركزية للأحزاب الفلسطينية تمثل النساء 25% من مؤتمر حركة فتح، وهنالك عضو واحد في اللجنة المركزية لحركة فتح، وهي دلال سلامة، وهي لاجئة من مخيم بلاطة، أما في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية فإن النساء تشكل 10% فقط، وتشكل 19.5% من اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، أما بالنسبة إلى الأحزاب الإسلامية فليس هنالك نسب واضحة لتمثيل النساء في لجانها المركزية، أما عن نسبة النساء الأعضاء في مجالس الطلبة في جامعات فلسطين فإنها لا تتجاوز 23.2% من أعضاء مجالس الطلبة، هذا على مستوى الأحزاب، وأما على مستوى النقابات لا يتجاوز نسبة تمثيل النساء 19.8% في فلسطين، وعلى مستوى المؤسسات الأهلية فإن النساء تشكل 42% من العمل في هذا القطاع، وبالنسبة إلى مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني فإنها لا تتجاوز نسبة مشاركتها عن 17.4%، والمجالس المحلية التي جرت عام 2004 كأول انتخابات محلية في ظل وجود السلطة فقد نجحت 59 امرأة مقابل 3535 رجل بمعنى أن نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية لم تتجاوز 2% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016)، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصائيات، رام الله، فلسطين).

إن الفجوة الموجودة على مستوى النوع في المشاركة السياسية لصالح الرجل تشير إلى أن طريق الوصول السياسي للمرأة الفلسطينية مصحوب بمجموعة من المعيقات والتحديات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة، وهنا تكمن مشكلة البحث بالسؤال الآتي: **ما تحديات**

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر قيادات العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس؟

أسئلة الدراسة:

1. ما مدى اسهام المجتمع اللاجئ في الوصول السياسي للمرأة اللاجئة؟
2. ما مدى مساهمة مؤسسات وقيادات العمل النسوي في المخيمات في تنمية المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة؟
3. ما مدى مساهمة الأحزاب في المخيمات في تنمية المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة؟
4. ما مدى الرضا عن الوضع السياسي للمرأة اللاجئة في مؤسسات العمل السياسي الرسمية وغير الرسمية؟
5. وما الآليات والوسائل التي تقوم بها قيادات العمل النسوي في المخيمات لتمكين النساء اللاجئات سياسياً؟

أهمية الدراسة:

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بشكل عام، واللاجئة منها بشكل خاص، كانت وما زالت مرتبطة بعدد من الصعوبات والمعيقات الاجتماعية، والثقافية، وفي النظام السياسي السائد في بعض الأحيان؛ فتكمن أهمية هذه الدراسة في وقوفها على أبرز المعيقات والإشكاليات التي تواجه المرأة الفلسطينية اللاجئة، والتي من شأنها أن تحد من إمكانية تنميتها سياسياً، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في:

- تكتسب هذه الدراسة أهمية من حيث إنها قد تكون إضافة علمية للأدبيات السابقة.
- إنها قد تسلط الضوء على الأدوار التي تقوم بها المؤسسات، وقيادات العمل النسوي في المخيمات الفلسطينية من أجل وصول سياسي للمرأة الفلسطينية، بشكل عام، واللاجئة بشكل خاص.
- عرض النتائج والتوصيات التي قد تفيد المهتمين في مجال تنمية مشاركة المرأة السياسة ككل، والمرأة اللاجئة بشكل خاص.

- قد تتيح النتائج المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات حول موضوع التنمية السياسية للمرأة اللاجئة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على التحديات التي تحد من التنمية السياسية للمرأة اللاجئة.
- التعرف على مدى مساهمة المجتمع اللاجئ في تنمية المشاركة السياسية للمرأة.
- التعرف على الطرق والآليات التي تستخدمها مؤسسات وقيادات العمل النسوي في المخيمات الفلسطينية لتنمية المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة.
- التعرف على مدى رضا، قيادات ومؤسسات العمل النسوي عن التمثيل السياسي للمرأة اللاجئة.
- الخروج بمجموعة من التوصيات، التي من شأنها مساعدة المؤسسات النسوية، وقيادات العمل النسوي في المخيمات في تنمية المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة.

مصادر الدراسة:

مصادر **أولية:** حيث سيتم اللقاء بمديرات المراكز النسوية في المخيمات الاربعة سابقة الذكر، وعضوات اللجان الشعبية في المخيمات، وكذلك مجموعة من النساء الموجودات في المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

مصادر **ثانوية:** مجموعة من الكتب والمقالات والمجلات والرسائل الجامعية السابقة التي تحدثت عن الموضوع.

مصطلحات الدراسة:

تم استخدام عدد من المفاهيم والمصطلحات خلال الدراسة، نقدمها بشكل مختصر؛ لتسهيل الوقوف على أجزاء الدراسة اللاحقة:

المشاركة السياسية: إن مفهوم المشاركة السياسية كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية يكتنفه كثير من الغموض، لذلك تعددت التعريفات لهذا المفهوم، وهي تعكس خلفيات أيديولوجية وسياسية

مختلفة؛ فالمعنى العام للمشاركة السياسية ممارسة السياسة على المستوى العام، وأيضاً، هي مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية. (يوسف، 2012) في حين يرى اخرون بأن المشاركة السياسية هي مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكمون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية. (جادالله، 2007)

المشاركة السياسية (اجرائيا): هي مجموعة الاعمال التي يقوم بها افراد المجتمع اتجاه مجتمعهم ويكون الهدف منها خدمة المجتمع والمحفاظه عليه.

العمل السياسي الرسمي: يمثل الشكل الرسمي للنشاط الوطني السياسي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها وأذرعها السياسية والعسكرية، والفصائل والمنظمات والاتحادات المنطوية تحت مظلتها، وكل من شارك وعمل ضمن نشاطات تلك المؤسسة سواء بالتعين، أو الانتخاب، أو طواعية، إلى جانب ممارسة الكفاح الوطني، وفي مرحلة ما بعد أوسلو تمثل السلطة الفلسطينية والمؤسسات المنبثقة عنها التمثيلية والتنفيذية. (اللبدي، 2004)

العمل السياسي غير الرسمي: يتمثل العمل السياسي غير الرسمي في العضوية في التنظيمات الشعبية، وفي المشاركة الجماهيرية العفوية في الكفاح الوطني اليومي ضد الاحتلال، أو من خلال دعوات المقاومة الوطنية التي تدعو لها وتنظمها الأحزاب وأطرها الجماهيرية. (يوسف، 2012)

قيادات العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس (اجرائيا): النساء اللاجئات عضوات الحركات والفصائل الفسطينية والمؤسسات المنتخبات ويمارسن العمل الاجتماعي والسياسي داخل وخارج المخيمات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

خلفية الإطار النظري:

تستعرض جاد في كتابها المرأة والسياسة مفهوم الدور السياسي الرسمي وغير الرسمي للمرأة وتقر بصعوبة الفصل بين الجانبين السابقين، والسبب يعود لحرمان الشعب الفلسطيني لفترة طويلة من وجود سلطة سياسية تمثل الشعب الفلسطيني، وبالتالي، افتقار الشعب الفلسطيني لخبرة المؤسسات السياسية التي إذا مورست السياسة خارجها أصبحت غير رسمية، أيضا تطرقت جاد إلى الدور السياسي للمرأة الفلسطينية (المشاركة الرسمية) المعترف بها في المجال العام والمشاركة غير الرسمية، أو (المجال الخاص) وهو ما ينظر إليه كأحد واجبات المرأة الأساسية والأسرية، تؤكد جاد على الاهتمام في الدور السياسي غير الرسمي؛ لأنه يعيد تعريف السياسة بشكل عام، وبالتالي، فهم الصراعات اليومية التي تعيشها النساء في سبيل العيش، وتغيير علاقات القوة والسيطرة على المجتمع، وتتحدث جاد أيضاً عن العوامل التي تؤثر على زيادة المشاركة السياسية والعوامل التي تحد منها، كالاحتلال والموروث الثقافي (جاد، 2000).

يستعرض رحال في كتابه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 2004 أهمية هذه المشاركة لكونها تعزز مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، وبالتالي يعزز مبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل، ويعزز مكانة المرأة في المجتمع، على طريق إحداث تغييرات جوهرية، تشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل، يؤكد رحال على وجود عقبات امام الوصول السياسي للنساء اهم هذه العقبات هي ذكورية وابوية المجتمع الفلسطيني الذي يسعى دائما لتعزيز الصورة النمطية عن المرأة ويعزز سيطرة الرجال على مواقع اتخاذ القرار والسلطة بشكل عاملا بالإضافة الى وجود عقبات قانونية تقيد وجود النساء حيث ان هنالك ضعف في الإدارة السياسية في بلورة قوانين ضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء (رحال، 2004).

الإطار النظري

نناقش في هذا الفصل مجموعة من المحاور النظرية التي ستساعد أولا في فهم الالية التي تم تشكيل فيها المخيمات والصعوبات التي واجهة وجود هذه المخيمات، ثانيا توضيح مفهوم وأشكال وأهمية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة.

المبحث الأول: تشكيل المخيمات والصعوبات التي واجهة وجودها:

تأسيس المخيمات:

نشأت مخيمات اللجوء الفلسطينية بعد نكبة عام 1948م، بسبب سياسة التهجير القسري التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كان خروج اللاجئين الفلسطينين من أراضيهم المحتلة بطريقة غير منتظمة (عشوائية) حيث سلك اللاجئون عدة اتجاهات، فمنهم من اتجه إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وآخرون اتجهوا إلى الدول العربية المجاورة (الأردن، وسوريا، ولبنان، وغيرها)، ومجموعات أخرى اتجهت خارج حدود الوطن العربي، حيث قامت الأمم المتحدة باستئجار قطع أراضي في مناطق مختلفة ودعت اللاجئين من مختلف المناطق المهجرة بالتوجه لهذه الأراضي للسكن فيها، وفي عام 1950 أصبحت الاونروا المسؤول الأول عن اللاجئين الفلسطينين وكان هذا بقرار من الأمم المتحدة حيث ارتبط هذا القرار بعودة اللاجئين الى أراضيهم التي خرجوا منها، ونتيجة للخروج العشوائي سكن هذه المخيمات خليط من المجتمعات المختلفة (المدنية، القروية، البدوية) وأصبح هنالك مجموعة مختلفة من التجمعات السكانية تعيش في بقعة ضيقة ومحددة من الأرض، بدأ سكانها بالخيام ومن ثم ألواح (الزينكو)، وبعدها بناء بيوت من الطوب وهي بحاجة دائمة إلى تطويرها للأفضل (اشتيوي،2007).

مخيمات مدينة نابلس:

شهدت مدينة نابلس على اول مخيم رسمي للاجئين الفلسطينين وهو مخيم رقم واحد الذي يطلق عليه مخيم عين بيت الماء، وتعد المدينة من أكثر مدن الضفة الغربية استضافة لمخيمات اللاجئين حيث يقع بها مخيم عسكر الجديد الذي لا تعترف به الانروا كمخيم رسمي ومخيم عسكر القديم، ومخيم

عين بيت الماء ومخيم بلاطة الذي يعد أكبر مخيم في الضفة الغربية، وجميع هذه المخيمات تقع على المداخل الرئيسية للمدينة، وحسب احصائيات وكالة الغوث الدولية فأن عدد سكان هذه المخيمات يبلغ حوالي 46000 الف نسمة على مساحة جغرافية تقدر بنصف كيلو مربع أي ان هذه المخيمات تعاني من كثافة سكانية عالية، ويوجد في كل مخيم مركز نسوي ومركز شباب واحد بالإضافة الى عشرة مدارس، ومركز صحي في كل مخيم (مبيض، 2010).

صعوبات حياة اللجوء

بعد تهجير الفلسطينين من أراضيهم فقد اللاجئين ممتلكاتهم وأراضيهم، مما أفقدهم مكانتهم الاجتماعية التي ارتبطت بشكل أساسي بما يملك اللاجئ من هذه الأراضي. كما أن اللاجئين فقدوا مصدر دخلهم ومعيشتهم فأصبحوا عاطلين عن العمل بعد أن كانوا يعملون في أراضيهم، فعجزوا عن تلبية احتياجات أسرهم الأساسية، وأصبحوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية المقدمة من المؤسسات الدولية (كالاونروا)، ولم يعد لهم الدور في عملية الإنتاج، مما ساعد على شعور اللاجئين داخل المخيمات بالعجز وفقدان القوة والقدرة بعد أن كانوا في مدنهم وقراهم أصحاب الأرض والإنتاج (مبيض،2010). هذا العجز خلق لدى اللاجئ الفلسطيني داخل المخيم حالة من الاغتراب والعزلة، وأوجد بينهم وبين هذا المحيط تبايناً اقتصادياً واضحاً بعد فقدانهم لكل ما يملكون، فالمخيمات الفلسطينية منذ البدايات عانت وما زالت من ضيق المساحات واكتظاظ السكان والبيوت المتلاصقة وضعف في البنية التحتية وعدم وجود أماكن عامة تخدم المجتمع المحلي عدا عن وجود مشاكل اقتصادية أهمها البطالة والفقر المدقع بالإضافة الى مشاكل اجتماعية للسكان بسبب الظروف الصعبة الناتجة عن الهجرة، هذا التباين الاجتماعي والاقتصادي شكل عائقا امام المجتمع اللاجيء بالاندماج مع المجتمع المحيط لفترة طويلة، ولكن مع مرور الوقت استطاع الخروج من هذا التحدي بتشكله نموذج جيدا لتحدي الظروف الصعبة التي عاشها وما زال يعيشها حتى الان، من خلال نشاط سكان المخيمات ضدد الاحتلال الإسرائيلي وهذا ما جعل من المخيمات أماكن صراع دائم مع الاحتلال، وأيضا استطاع الاندماج مع المجتمع المحيط من خلال الاستمثار بالموارد البشرية لكونها المتاح الوحيد للاجئين بعد فقدانهم للأرض ومصدر الرزق، فاصبح المخيم يحتوي على خليط من المتعلمين

والمتعلمات والمناضلين والمناضلات والأسرى والاسيرات وهذا ساعد في انتقال المخيم من مرحلة الانحصار في المخيم الى مرحلة تطور اكبر وعلاقات اقوى وجعل من المخيم نموذجا يحتدى به بالعمل النضالي والوطني والعمل المجتمعي، ويحسب للمرأة اللاجئة في المخيمات دورها في تحقيق ذلك لكونها دفعت ثمن اللجوء باهضا بتحملها لمعاناة اللجوء المرتبطة بالفقر المدقع ومشاكل اجتماعية ولكنها استطاعت ان تربي أبنائها في ظل هذه المعاناة، فهي من أشرفت على تعليمهم، وهي من غرست بهم حب الوطن والأرض مناصفة مع الرجل الذي كان يسعى لكسب رزقه وقوته (اشتوي، 2007).

المبحث الثاني: مفهوم وأشكال وأهمية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة

اولاً: مفهوم المشاركة السياسية للمرأة

يرى جامبل وويل (Wille and Jumble) أن المشاركة بمفهومها العام "هي الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة، وللتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر على طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين"(بركة، 2016).

أما درادكة فيرى المشاركة السياسية بأنها هي الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير في الحياة السياسية لمجتمعهم بشكل مباشر وغير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات والسياسات التي يتخذونها. كما يعرفها هنتنجون(Hingtinton) وجون نيسلون(J.Nelsol) بأنها مجموعة من الأنشطة التي تؤثر في السلطة السياسية سواء كان النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أو عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أو غير فعال، أما جوزيف ناي وفيريا (Nye& Verba) فيعرفون المشاركة السياسية على أنها النشاطات القانونية التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام والأعمال التي يؤدونها، كما تشمل التأثير في القرارات الحكومية (درادكة، 2015).

أما أحمد فترى أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي، سواء كانت لتقديم

المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي، بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها (أحمد، 2015)

كما عرفتها بودرهم على أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهام المواطنين في توجيه عمل الأجهزة الحكومية أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهمات التي يطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً، أو تقديرياً، أو تنفيذياً، أو رقابياً، سواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة (بودرهم، 2009).

ويعرفها ناي وفيربا بأنها "تلك الأنشطة القانونية التي يقوم بها المواطنون، والتي، تهدف بطريقة أو بأخرى، إلى التأثير في اختيار الحكومة لموظفيها، أو للأعمال التي يقومون بها" (هاشم، 2007).

ثانياً: أشكال المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

بما أن المشاركة السياسية هي إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد، أو الرفض، أو المقاومة، أو التظاهر، حيث يمكن أن نوضح أشكال المشاركة السياسية بالآتي:

1. الانتخابات:

قبل البدء بالحديث عن وضعية المرأة في ظل النظام الانتخابي لعام 1996، يجب التطرق إلى وضعية المرأة الفلسطينية في وثيقة إعلان الاستقلال؛ فقد أقرت وثيقة إعلان الاستقلال من العام 1988 مبدأ المساواة وعدم التمييز ضد المرأة، وأكدت المساواة الكاملة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

وفي عام 1995 وبموجب مرسوم رئاسي صدر قانون الانتخابات (رقم 13) لتنظيم عملية إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجالس المحلية (اشتية، 2012).

الانتخابات التشريعية 1996:

نظم قانون الانتخابات رقم (13) بشكل عام حق الترشح والانتخاب للفلسطينيين، فيعنى هذا القانون بتحديد أهلية الترشح والانتخاب وشروط وممارسة هذه الحقوق، إلى جانب المسائل التنظيمية الأخرى المتعلقة بانتخابات رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي.

يعكس قانون الانتخابات الفلسطيني الأول تلك المسائل وينظمها بطريقة يتجاوز فيها مسألة عدم وجود قانون أحزاب فلسطيني، ومسألة عدم تسجيل أي حزب سياسي في تلك الانتخابات، وقد تفادى هذا القانون تلك المسألة عن طريق إقرار نظام الانتخاب بالدوائر، وهذا النظام يتيح الترشح لأي مواطن بغض النظر عن انتمائه السياسي، وما إذا كان مدعوماً من حزب سياسي أم لا (عودة،2012).

وعكس هذا القانون مساواة بين الفلسطينيين كافة نساء ورجالاً في حق الترشح والانتخاب، فعُرف الناخب، مثلاً، بأنه: "كل فلسطيني، أو فلسطينية، (من سكان الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف وقطاع غزة) ممن توفرت فيه، وفيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة حق الانتخاب وأُدرج اسمه، أو اسمها، في جدول الناخبين النهائي"، كما عرف المرشح بأنه: "كل فلسطيني، أو فلسطينية، توفرت فيهما شروط الترشيح لمركز الرئيس أو لعضوية المجلس وفق ما هو منصوص عليه في هذا القانون، وتم إدراج اسمه واسمها في قوائم المرشحين الخاصة بمركز الرئيس أو عضوية المجلس"(حسين،2001).

فالقانون وفر مبادئ عامة للمساواة، إلا أنه يبقى غير حساس للقضايا النسوية، فتبنيه لنظام الدوائر يعزز من السلبيات الاجتماعية كالعشائرية مثلاً، وبتقسيمه الدوائر الانتخابية إلى ست عشرة دائرة، العديد منها لا يزيد تمثيله عن مقعدين فقط، يكون قد قلل من فرص النساء في الترشح عن تلك الدوائر، فلا العائلات ولا الأحزاب في الكثير من الحالات مستعدة لترشيح امرأةعن تلك الدائرة التي لا تملك إلا مقعداً واحداً أو مقعدين؛ فترشيح امرأة من وجهة نظرهم يضعف من قدرتهم على المنافسة، وبالتالي، يتسبب في مخسر مقعد في تلك الدائرة (اشتية، 2012).

لقد شاركت النساء في تلك الانتخابات التي جرت في العشرين من كانون الثاني من العام 1996، وقد بلغت نسبة تسجيل النساء في القوائم الانتخابية حوالي 49% من إجمالي المسجلين،

إلا أن نسبة مشاركة المرأة في تلك الانتخابات قلت عن نسبة تسجيلها، ما يعني أن نسبة التسجيل المرتفعة لا تعني بالضرورة أن نسبة عالية من النساء يقمن بممارسة حقهن في الانتخاب، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يدل الاختلاف في النسب على أن هناك عوائق حقيقية تحول دون ممارسة المرأة حقها في الانتخاب؛ كالتي تتصل بالموروث الثقافي للمواطن.

أما المرشحات لتلك الانتخابات فبلغ عددهن 28 امرأة مقابل 676 رجل، أي ما نسبته 4.15% من إجمال عدد المرشحين، استطاعت خمس نساء فقط الوصول إلى عضوية المجلس، من أصل ثمانية وثمانين مقعداً هي مجموع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. ومن أصل ثمانية وعشرين امرأة، رشح فقط عشرة نساء من قبل أحزاب سياسية في مقابل ثماني عشرة امرأة خضن غمار هذه الانتخابات كمستقلات، وقد خاضت المرأة الانتخابات الرئاسية حيث تم ترشيح السيدة سميحة خليل لهذا المنصب مواجهة الراحل ياسر عرفات الذي تفوق عليها (عودة، 2012).

الانتخابات التشريعية الثانية 2006

في عام 2005 أصدر المجلس التشريعي قانون رقم (9) المتعلق بقانون جديد للانتخابات الفلسطينية، اعتمد هذا القانون النظام الانتخابي المختلط، أي النظام الذي يجمع بين نظام الأغلبية (الدوائر) ونظام التمثيل النسبي (القوائم) مناصفة (50% –50%)، حيث تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ست عشرة دائرة بواقع (66) مقعداً وإحدى عشرة قائمة بواقع (66) مقعداً (قانون الانتخابات الفلسطيني رقم(9)، 2005).

القانون الجديد أكد مرة أخرى على الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء من حيث الحق في الترشح الانتخاب، التي أكد عليها القانون السابق.

اضطر المشرع الفلسطيني إلى التعامل مع ما عرفه بالقوائم الانتخابية، وهي تلك القوائم التي تمثل في الغالب أحزاباً سياسية، وذلك على خلاف ما جاء به النظام القديم، ومع ذلك لم يشر هذا القانون إلى الأحزاب السياسية أو تنظيمها إلا في جانب تشكيل القائمة الانتخابية، وكنتيجة لحملات الضغط التي نظمتها الحركة النسوية فقد أقر المجلس التشريعي قانون انتخابات يضمن مشاركة أوسع

للمرأة الفلسطينية بعد أن أقر بحد أدنى من التمثيل للمرأة وذلك من خلال ما يعرف بـ"الكوتا" النسائية، وتتوزع هذه "الكوتا" بما لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل:-

1. الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.
2. الأربعة أسماء التي تلي ذلك.
3. كل خمسة أسماء تلي ذلك (اشتية، 2012).

هذا التنظيم الجديد ضمن تمثيلاً أعلى للمرأة في المجلس التشريعي الجديد، إلا أن تدخل المشرع أجبر الأحزاب السياسية أو القوائم الانتخابية على "كوتا" معينة من النساء في قوائمها الانتخابية، بينما ترك لها الحرية في اختيار مرشحيها لنظام الدوائر، مما عكس عدم رغبة الأحزاب السياسية في تبني أية امرأة من خلال الدوائر الانتخابية. وهذا التوجه لدى الأحزاب يعكسبأن القانون كان أداة الحسم في تبني بعض النساء في قوائمه، ولولا تلك النصوص التي دعتها لعمل ذلك لما تبنت هذا النهج إلا نادراً، فعلى سبيل المثال، لم تتبنّ حركة حماس صاحبة أعلى نسبة تمثيل في المجلس التشريعي الجديد أية امرأة وفق نظام الدوائر، وجميع النساء اللواتي حزن عضوية المجلس التشريعي عن حركة حماس حزنها عبر قوائمها (عودة، 2012).

2-مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية (الرسمية، وغير الرسمية)

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية يجب تناولها بشقيها الرسمي (المجال العام)، وغير الرسمي (المجال الخاص) غير المعترف به، إن هذا التناول يساعد في توسيع مفهوم المشاركة السياسية ليشمل أشكالاً أخرى من الفعل السياسي غير التركيز على فهم السياسية، باعتبارها ممارسة السلطة على المستوى العام (اشتية، 2012)

إن مدى مساهمة الأفراد في اختيار حكامهم، واختيار أعضاء المؤسسات التمثيلية، والمساهمة في صنع القرارات والسياسات العامة، والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، يعتبر من أهم مظاهر المشاركة السياسية، لكن في فلسطين الوضع مختلف إيجابياً لصالح المرأة، حيث إن اندماجها في العمل الوطني والنضالي أتاح لها فرصة في تغيير أوضاعها؛ فالمرأة الفلسطينية من خلال مشاركتها في تأسيس المنظمات والجمعيات الأهلية والخيرية ما قبل وخلال الانتفاضة الأولى جعلها

قادرة على فرض نفسها لكي تؤسس مجتمعاً مدنياً في ظل غياب الدولة، ومع وجود الاحتلال (أبو عيشة، 2013)

شاركت المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية الأولى والثانية، كأحد أشكال المشاركة السياسية الرسمية، وكذلك شاركت في الانتخابات الرئاسية الأولى، حيث ترشحت سميحة خليل للرئاسة، وكذلك شاركت في جميع الحكومات المشكلة منذ عام 1996 كوزيرة، عدا عن مشاركتها في العمل الدبلوماسي كسفيرة، ولكن نسبة مشاركة المرأة في كافة المؤسسات السياسية الرسمية تكاد لا تذكر بالنسبة إلى مشاركة الرجال. (أبو عيشة، 2013)

أما عن مشاركتها في المؤسسات غير الرسمية كالفصائل والحركات والأحزاب السياسية، فعلى الرغم من المشاركة المبكرة للنساء في الفصائل والأحزاب السياسية، إلا أن ذلك لم يترك أثراً على تحسين مشاركتهن السياسية، إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الرجل، بالإضافة إلى استبعادها الكبير عن مراكز صنع القرار في هذه الأحزاب، على الرغم من وجود أحزاب تتبنى فكراً تنويرياً يدعم دمج النساء في الحياة السياسية والعامة، غير أن الفجوة ظلت واسعة بين التنظير والواقع الفعلي للنساء في الأحزاب التي ينتمين إليها، ونظراً لطغيان العامل السياسي على المراحل التاريخية للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تحديد الأهداف والإستراتيجيات وتركيزها حول قضايا التحرر، فيما تم إرجاء القضايا الأخرى لحين تحقيق الهدف السياسي، غير أن التجربة أثبتت ورغم تراجع المشروع الوطني وظهور أحزاب سياسية جديدة، أن موضوعة المرأة ليست مركزية بالنسبة إلى الأحزاب، وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية، خاصة في ظل غياب إستراتيجية واضحة لدى تلك الأحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية، وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة وتحديد موقفه من المرأة، وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع. (رحال، 2012)

3-مشاركة النساء في المنظمات غير الحكومية

وجدت النساء متنفساً حقيقياً في المشاركة في هذه المنظمات، حيث كانت مشاركتها هي الأوسع والأكثر تنوعاً وفعالية، رغم كل ما يمكن أن يقال عن تراجع هذه المشاركة كمّاً وكيفاً.

في ظل غياب الدولة وجدت النساء نفسها كمواطنة فاعلة في المجتمع، ومشاركة في قضاياه ومشكلاته، من خلال المشاركة في هذه المنظمات، رغم كل الصعوبات والتحديات المتعددة التي واجهتها النساء الناشطات في هذا المجال سابقاً من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان ينظر لها كمؤسسات ذات طابع سياسي، تحمل قضية التحرر الوطني كأولوية أولى في أجندة عملها، حتى ذلك الذي أخذ –ظاهرياً– طابعاً اجتماعياً.

لكن ومع انحسار المشروع الوطني، وتراجع الأحزاب السياسية، وخاصة اليسارية منها، عملت هذه المنظمات بعد مرحلة ما بعد أسلو ضمن أجندة عمل مختلفة عما سبق، وطرحت قضايا مختلفة، عدا عن ارتباطها بالتمويل الخارجي، وهذا أثر سلبا على طريقة عمل هذه المنظمات. (اشتية، 2012)

4- مشاركة المرأة في الوظائف العامة

مشاركة المرأة في الوظائف العامة محدودة؛ فلا يوجد نساء كثيرات في المناصب القيادية المهمة التي تؤثر في صنع القرار.

وفق بيان دائرة الإحصاء الفلسطيني، عدد السكان في فلسطين منتصف 2020 يقدر بنحو 5.10 ملايين نسمة، منهم 2.59 مليون ذكر بنسبة 51%، و2.51 مليون أنثى بنسبة 49%، أي هناك 103 ذكور لكل مئة أنثى، وترأس النساء نحو 11% من الأسر الفلسطينية، بواقع 12% في الضفة الغربية، و9% في قطاع غزة، حسب بيانات مسح القوى العاملة للعام 2020. **(المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2020)**

حسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر فبراير/شباط 2020، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القطاع المدني 44% من مجموع موظفي القطاع العام، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى، حيث بلغت 13% للنساء مقابل 87%للرجال. 18.3% من القضاة في فلسطين هن من النساء مقابل 91.7% من الرجال، 19.5% من أعضاء النيابة العامة في فلسطين هن من النساء مقابل 80.5 من الرجال، نسبة النساء المسجلات في نقابة المهندسين هي 24.8%، ومن الصحفيات المسجلات في النقابة 29.3%، وبلغت نسبة رؤساء

التحرير من النساء 33.3%، وبلغ عدد النساء المسجلات كأعضاء بالغرف التجارية ما نسبته 4.2%، ونسبة المحاميات المزاولات لمهنة المحاماة 26.5%(المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2020).

من الواضح تماماً بعد الاطلاع على واقع المشاركة السياسية غير الرسمية والرسمية للمرأة الفلسطينية، وعلى الرغم من التطور الملحوظ، إلا أنه ما زال هنالك فجوة على مستوى النوع الاجتماعي في فلسطين.

ثالثاً: واقع وأهمية المشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية للمرأة في مخيمات مدينة نابلس

تشكل السياسة أهمية كبيرة بالنسبة إلى الفلسطينيين عامة، وللاجئين الفلسطينيين خاصة، بحكم واقعهم وتجربتهم الخاصة؛ فالسياسة أدت دوراً في تحديد مصير اللاجئ الفلسطيني، وستقوم بدور أساسي في تحديد مستقبله، وهذا ما يفسر مشاركة اللاجئين في الأحداث السياسية داخل فلسطين، أو في البلدان المضيفة (جادالله، 2007).

ظهر مصطلح المخيمات الفلسطينية بعد نكبة عام 1948؛ حيث بدأت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا باستلام مهماتها في المخيمات رسمياً 1950 وبحلول العام 1954، تم تشكيل 27 مخيماً، 19 منها في الضفة الغربية، و8 في قطاع غزة (مبيض، 2010).

قدمت الأونروا خدمات الصحة والتعليم والإغاثة للاجئين في المخيمات الفلسطينية دون إدارة أو مراقبة الأمن في هذه المخيمات، فعملت على افتتاح 95 مدرسة في الضفة الغربية، و275 في قطاع غزة، و43 مركزاً صحياً في الضفة الغربية، و22 في قطاع غزة، بالإضافة إلى 19 مركزاً نسوياً في الضفة الغربية، و7 في قطاع غزة، و33 مركز تأهيل مجتمعي في الضفة الغربية، ومثلها في قطاع غزة (اللجان المحلية لتأهيل المعاقين، ومراكز الشباب) (WWW.UNRWA.ORG).

أخذت المراكز الشبابية والمراكز النسوية واللجان المحلية لتأهيل المعاقين على عاتقها خدمة المجتمع اللاجئ في المخيمات في ظل وجود احتلال يمارس سلطته ونفوذه وجرائمه على الشعب الفلسطيني بشكل عام، وعلى أبناء المخيمات بشكل خاص، وذلك من خلال برامج متنوعة تهدف

إلى تعبئة الشباب والنساء ثقافياً وفكرياً وسياسياً، فكانت هذه المؤسسات صاحبة الفضل على تخريج العديد من القيادات الوطنية الفلسطينية على مستوى المخيمات وعلى المستوى الوطني، شعر الاحتلال بدور هذه المؤسسات فمارس بحقها العديد من السياسات الفاشية، فتارة ما يغلق مركز شبابي، وتارة مركز نسوي، فعلى سبيل المثال، تم إغلاق مركز شباب بلاطة من عام 1982 إلى عام 1993 بشكل كامل، ولم ينته المطاف بذلك؛ فعدد من أعضاء الهيئات الإدارية في المراكز الشبابية تم اعتقالهم نتيجة أعمالهم في خدمة مجتمعهم المحلي، (زايد، 2013).

مارست المرأة اللاجئة مشاركتها السياسية غير الرسمية في المراكز المذكورة أعلاه، وكان لها دورها البارز في هذه المؤسسات واستطاعت إثبات ذاتها.

لم يقتصر دور المرأة على المشاركة في المؤسسات، بل تعداها إلى المشاركة في التظاهرات والاحتجاجات ضد الاحتلال الإسرائيلي بأعداد كبيرة، فكانت المرأة تجابه الاحتلال بصدرها مدافعة عن أبنائها وأراضيها مما أدى في كثير الأحيان إلى الاعتداء عليها، وقتلها (مبيض، 2010).

مع مرور الوقت أصبحت المخيمات المجال الخصب لأنشطة القوى السياسية التي برزت كردة فعل على النكبة، فانخرط أبناؤها بالمقاومة؛ فقد تعددت محاولاتهم لتنظيم أنفسهم سياسياً واجتماعياً، وتعددت مشاركتهم في الحياة السياسية بين الانضمام للأحزاب السياسية، والمشاركة في الانتخابات، وتأسيس الاتحادات الطلابية والعمالية والنسوية وغيرها.وقد أدى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام (1964)، وقيام حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة عام (1967) إلى ارتفاع وتيرة حالة التنظيم السياسي والاجتماعي في التجمعات الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، الأمر الذي دفع الاحتلال الصهيوني لاعتبار المخيمات هدفاً لعدوانه ومجازره المستمرة (مبيض، 2010).

مر الشعب الفلسطيني بظروف صعبه فرضها عليه الاحتلال الصهيوني، حُرم خلالها من ممارسة أدنى حقوقه الإنسانية، ألا وهي اختيار من يمثله في مختلف المؤسسات العامة أو الخاصة، لذلك احتلت قضية الانتخابات الفلسطينية بغض النظر عن نوعها محلية، أو تشريعية، أو تنظيمية، أو جمعيات، أو مراكز، أهمية كبيرة بالنسبة إلى الفلسطينيين بشكل عام، واللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص. فقد شارك اللاجئون الفلسطينيون في الانتخابات التشريعية والرئاسية عام (1996)،

وكذلك عام (2006)، وقد انتخب بعض منهم، وأصبح لهم لجنه خاصة بهم داخل المجلس التشريعي، إذ كان لهذه المشاركة الأهمية في أن يبقى موضوع اللاجئين داخل المجلس التشريعي حاضراً على سُلم الأولويات، وذلك من خلال ممثلي اللاجئين داخل المجلس التشريعي (نصر الله، 2004).

تشير بيانات الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2019 أن عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة يقدر بـ 5 مليون نسمة، عدد اللاجئين منهم 2.2214783 ما نسبته 41% من سكان فلسطين أما عن التوزيع حسب الجنس للاجئين فإن العدد تقريباً يوزع مناصفة ما بين الذكور والإناث (المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2019).

وفي دراسة للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عام (2007)، أشارت إلى أن ثُلث أعضاء المجلس التشريعي عام (2006)، (48 نائباً) هم من اللاجئين الفلسطينيين، منهم (22) نائباً يقطنون الضفة الغربية، و(26) يقطنون قطاع غزة (مبيض، 2010).

كما أشارت إلى أن (29) نائباً أي 60% من النواب اللاجئين ينتمون لحركة حماس، و(15) أي 31 % ينتمون لحركة فتح.

إضافة لذلك بينت الدراسة أن (23) نائباً أي 47% من النواب اللاجئين يسكنون في المخيمات، و53% يسكنون المدن والبلدات والقرى.

كما أشارت إلى ارتفاع نسبة أعضاء المجلس (23 نائباً) القاطنين في المخيمات إلى 17.4% مقارنة بـ 11% في المجلس السابق، منهم (13) أي 56.5% نائباً من سكان قطاع غزة و(10) أي 5.43 % نواب سكان الضفة الغربية (جادالله، 2007)

أما على مستوى النساء اللاجئات فإن هنالك (5) نائبات لاجئات من أصل (17) نائبة، هم جميلة شنطي، وهدى قريناوي، مريم فرحات، من قطاع غزة، ومريم صالح ومنى منصور من الضفة الغربية وجميعهن ينتمين لحركة حماس.

في محافظة نابلس بلغ عدد اللاجئين عام (2019) ب (93.462) نسمة، أي ما نسبته 24.1% من إجمالي عدد السكان الذي يقدر ب(388.321) نسمة، يمثلهم في المجلس التشريعي

(12) نائب، تمثل بنائبتان نساء واحدة منهن لاجئة من مخيم بلاطة وهي منى منصور والأخرى نجاة أبو بكر من مدينة نابلس، هذا على مستوى السياسية الرسمية، أما مستوى التمثيل السياسي غير الرسمي، ففي اللجنة المركزية لحركة فتح هنالك دلال سلامة وهي لاجئة من مخيم بلاطة،وهي المرأة الوحيدة الموجودة مقابل(18) عضواً، أما في المجلس الثوري لحركة فتح وإقليم حركة فتح في مدينة نابلس فإن كفاح حرب،اللاجئة من مخيم بلاطة، هي من تمثل اللاجئات في مخيمات مدينة نابلس في آن واحد (مبيض، 2010).

وهنالك (7) أعضاء من النساء من أصل (39) عضو لجنة شعبية للمخيمات في مدينة نابلس، وهن موزعات كالتالي:

فريال خروب عضو اللجنة التعليمية، خولة حشاش عضو لجنة شؤون المرأة في مخيم بلاطة، نجاح الجبجي عضو لجنة شؤون المرأة في مخيم عسكر الجديد، ختام بركات عضو لجنة شؤون المرأة، نجاة النادي عضو في مخيم عسكر القديم، فاتن حميدان عضو لجنة شؤون المرأة، انتصار مبروك عضو في مخيم عين بيت الماء.

وهنالك أربع نساء تقود المراكز النسوية في مخيمات مدينة نابلس بالإضافة إلى أعضاء هيئات إدارية تتشكل من النساء فقط، وأربع نساء في تنظيم حركة فتح تمثل النساء في الأربع مخيمات بواقع واحدة لكل مخيم.

هنالك عدد من النساء في الهيئة الإدارية للجنة المرأة للعمل الاجتماعي في مدينة نابلس، وتعتبر هذه اللجنة بوابة العمل الاجتماعي والسياسي للكثير من النساء في المخيمات، في الوقت الذي كانت المخيمات تفتقر فيه للمراكز التي تعمل على تعبئة وتوعية هذه النساء، فكان أثراً لهذه اللجنة بتشكيل قادة العمل النسوي في المراكز والجمعيات داخل المخيمات، وتمثل دلال سلامة اللاجئات في مدينة نابلس في مجلس إدارة اتحاد لجنة المرأة للعمل الاجتماعي (عواد، 2008).

أما على مستوى العمل فهنالك العديد من النساء اللواتي حصلن على وظائف حكومية في مختلف القطاعات، ولكن هنالك نسبة قليلة من النساء اللاجئات استطعن الوصول إلى سلم وظيفي مرتفع كحال المرأة الفلسطينية بشكل عام.

إن ضمان وجود مشاركة سياسية ممثلة بجميع شرائح المجتمع بما فيها النساء يساعد في كل الأحوال على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي، مما يعطيها قوة تمثيلية نابعة مستندة إلى الخيار الديمقراطي، لذا فإن الإقرار بأن المرأة تتمتع بالمواطنة التامة بكل مظاهرها وبالمساواة التامة أمام القانون بدون أي تمييز هي أول خطوات مشاركة المرأة السياسة. (بركة، 2016)

إن مشاركة فئات المجتمع ككل، نساء ورجالاً، يعزز من مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، وبالتالي يعزز من مبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل، ويعزز مكانة المرأة في المجتمع، عن طريق إحداث تغيرات جوهرية بما يشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل، موظفاً طاقات المجتمع ككل؛ ففعلياً لا يكفي الاعتراف من الناحية الشكلية بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع فئات المجتمع بما فيها المرأة والسعي الدائم إلى إتاحة المجال أمام المرأة لجهة التعليم والعمل وغير ذلك، والإقرار بأن التنمية بمفهومها الشامل والمستدام لا يمكن أن تتحقق بدون مساهمة المرأة في بلد يعتمد أساساً على موارده البشرية، من أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (رزام،2010).

من هنا، فإن المشاركة السياسية هي شأن عام لا يمكن للفرد أن يكون مؤثراً أو مشاركاً أو فاعلاً فيه ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة وبحقه في ممارسة هذا الدور دون قيود ذات طابع تمييزي.

رابعاً: النظريات النسوية والمشاركة السياسية للمرأة

توجد العديد من النظريات النسوية ذات الاتجاهات المتعددة التي حاولت أن ترصد مظاهر التفاوتات المختلفة بين الرجل والمرأة في المجتمعات البشرية، ومن هذه الاتجاهات

أ- الاتجاه النسوي الليبرالي:

وجدت النسوية الليبرالية في الفكر الليبرالي كأيديولوجية قائمة على مبادئ الحرية والفردية والعقلانية مدخلاً مناسباً لإضافة البعد النسوي على هذا التوجه، وطرح القضايا ذات العلاقة بالمرأة،

التي تتمحور حول استثناء النساء من المشاركة على قِدم المساواة مع الرجل في المجالات العامة، كالنشاط السياسي والاقتصادي والأكاديمي.

اعتبرت النسوية الليبرالية أن تجاهل المرأة في الفكر السياسي وإقصاءها عن المجالات الحياتية العامة التي ما زال بعضها حِكراً على الرجل، يعود إلى تحامل ذكوري حال دون استخدام المقدمات الليبرالية للوصول إلى مخرجات نسوية، تضمن بدورها التأكيد على حرية وفردية وعقلانية المرأة ومساواتها بالرجل، كما تضمن الاعتراف بأن للنساء حقوقاً ومطالب واستحقاقات ليبرالية لا تختلف في جوهرها عن تلك التي تمنحها الليبرالية للإنسان أو الفرد، ومن أبرز اهتمامات أصحاب هذا الاتجاه ضرورة التخلي عن السياسات والقوانين التمييزية، ومن ثم تمكين النساء من المنافسة بالتساوي مع الرجال، وبالأخص بالمجال العام، وتهيأت طريق المشاركة السياسية للنساء عن طريق إجراءات تمييزية مؤقته لحين وصول النساء إلى مراكز صنع القرار(المصري، 2014)، من خلال القيام بالمقابلات مع المشاركات يؤكدن جميعهن على ما جاء في هذا الاتجاه، من خلال تأكيدهن على أن سبب إبعادهن عن المشاركة السياسية كون الفكر الذكوري هو المسيطر ويسعى دائماً على أن تكون المشاركة السياسية والوصول إلى مراكز صنع القرار حكراً على الرجال، وأن مطالبهن واضحة بأن تعامل النساء معاملة الإنسان لا معاملة على مستوى الجنس فهي لها حقوقها ولها واجبتها كما الرجل فمن حقها الوصول السياسي دون مصاعب وتحديات مرتبطة بجنسها كأنثى.

ب- الاتجاه النسوي الاشتراكي أو الماركسي:

لم ترفض النسوية الاشتراكية قضايا الاتجاه الفردي الليبرالي الخاصة بالحرية والمساواة، ولكنها اعترضت على تطبيق مفاهيم القيمة والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعياً عن حياتهم ككائنات اجتماعية ويدركون فقط بوصفهم أفراداً مستقلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية (كمال، 2013).

هذا الاتجاه جعل من الرفاه الاقتصادي للمرأة واستقلالها اهتمامه الأول، كما أنه ركز على التقاطع بين تجارب النساء كعاملات وموقعهن في العائلة، وهذا ما أثار حفيظة النسويات الاشتراكيات كونهن تجاهلن قضايا النوع الاجتماعي، وافترضن أن معاناة النساء على يد الرجال أمر هين مقارنة

مع ما تعانيه البروليتارية على يد البرجوازية، وقد قدمت النسويات في هذا الاتجاه مَدخلين لتحليل مشكلة اضطهاد المرأة؛المدخل الأول ينص على أنه لا يمكن فهم مشكلة اضطهاد المرأة فهماً كاملاً دون تحليل الرأسمالية والبطريركية كظاهرتين منفصلتين، أما المدخل الثاني فيرى أن تحليل الرأسمالية والبطريركية يجب أن يكون من خلال مفهوم واحد، حيث إنه لا يمكن فصلهما بأكثر من انفصال العقل والجسد (المصري، 2014).

أكدت جميع المشاركات على أهمية الدور الاقتصادي لتمكين المرأة سياسياً، واعتبرت وصول المراة السياسي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالجانب الاقتصادي لذلك نرى أن جميع المشاركات قد جمعن ما بين الاتجاه الليبرالي والاتجاه الماركسي الاشتراكي؛ لإيمانهم أولاً بحقهن كونهن إنساناً له حقوقه وواجباته، وتدعيم ذلك يكون بتحقيق التمكين الاقتصادي كخطوة أولى، ومن ثم التمكين الاقتصادي لارتباطهم الوثيق (القليني، 2002).

ت- الاتجاه الراديكالي:

تعتقد النسويات الراديكاليات أن اضطهاد وتبعية المرأة ينبع من وجود المجتمعات البطريركية ومؤسساتها التي تجسد هذا التمييز بشكل مؤسسي؛ فاضطهاد المرأة بالنسبة للراديكالية يعود إلى سيطرة الرجل المتغلغل في كافة مؤسسات المجتمع البطريركي حيث يسيطر الرجال على النساء في جميع مجالات الحياة ويقومون على استغلالهن، الأمر الذي يبرر وجود سائر أنواع القمع الموجه ضد النساء (رازم، 2010).

تركز النسوية الراديكالية على جسد المرأة باعتباره موطناً لممارسة مختلف أشكال القمع والهيمنة الذكورية الموجهة ضد النساء، وذلك عبر التحكم بأجسادهن والسيطرة عليها، وتخلص من ذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه بضرورة العمل على بعض القضايا الحساسة التي تهدف في جوهرها إلى تغيير صورة القمع الذي تعيش في ظله النساء وأهمها قضايا التحكم بالإنجاب والنشاطات الجنسية والتحرر من الاعتداءات، كالضرب والتنكيل والاغتصاب، وشن المعارك ضد الصحافة الإباحية، في حين نادى بعضهن بالانفصالية الأنثوية؛ أي الانفصال عن الرجال والعيش في مجتمعات نسائية مستقلة (القليني، 2002) .

من خلال المقابلات رفضت جميع المشاركات فكرة الاتجاه الراديكالي؛ لكونهن يؤمنّ بفكرة التكاملية ما بين الرجل والمرأة، والفكرة الأهم أنهم هم بالأصل إنسان، وهذا المبدأ الذي يجب أن يُتبع، وبالتالي، فإن فكرة الاتجاه الراديكالي مرفوضة لدى المشاركات لإيمانهم أن النجاح في المجتمع يكمن في العدالة الاجتماعية بين الرجال والنساء.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الفصل من الدراسة، الدراسات التي ناقشت المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، من حيث مفهوم الدور السياسي الرسمي وغير الرسمي، والخطط المتبعة لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وميادين العمل السياسي للمرأة الفلسطينية، والمتغيرات السياسية وكيفية أثرها على تطور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، والحركات الاجتماعية والنسائية في مخيمات اللاجئين، حيث ترتيب هذه الدراسات زمانيا من الاقدم الى الاحدث.

يستعرض جلغوم 2005 دراسته التي حملت عنوان الحركة النسائية في الضفة الغربية (1948–1993) حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تاريخ تطور الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية، اعتمد خلالها الباحث على المنهج الكيفي باستخدامه تحليل المضمون لتوضيح الكيفية التي تطورت بها الحركة النسوية خلال السنوات من عام 1948 الى عام 1993 وكيف تناولت الدراسات هذا التطور، وتوصل الى مجموعة من النتائج التي كان اهمها أن تفعيل دور المرأة ومشاركتها السياسية هي عملية تراكمية، يشترط فيها إصلاح النظام السياسي برمته، ووجود حركة نسوية ضاغطة، وإثارة الوعي حول قضايا النوع الاجتماعي، والقيام بعمليات التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع بشكل عام، وفي أوساط النساء بشكل خاص ومستمر (جلغوم، 2005).

دراسة عواد 2008 التي حملت عنوان "دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2000–2006) حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المنظمات النسوية الفلسطينية ومدى فاعلية برامجها وانشطتها المختلفة في النهوض بقضايا المرأة خاصة على مستوى المشاركة السياسية، حيثت اعتمد الباحثة على المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في عرض دراستها، مستخدمة المصادر والمراجع كأداة دراسية، وقد

خلصت الدراسة الى نتيجة مفادها ان صناع القرار الفلسطيني عملوا على زيادة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من خلال سن قوانين جديدة ولكن على الرغم من ذلك الا ان هذه القوانين لم تلبي توقعات النساء حيث ان نسبة مشاركة النساء لا تتناسب مع حجم تضحيات المرأة الفلسطينية، عدا ان تمكين المرأة سياسيا مرتبط بتمكينها اقتصاديا واجتماعيا (عواد،2008).

دراسة جادالله 2007 التي حملت عنوان "التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين(1996–2006)" هدفت هذه الدراسة للوقف على النتائج التي أسفرت عنها الخطط الوطنية في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، استخدمت الباحثة المنهج التقويمي معتمدة على المنهج الوصفي والتاريخي، ومستخدمة الملاحظة والمقابلة كأدة دراسية، تناولت الدراسة نضال المرأة المستمر من أجل الحصول على مشاركة سياسية فاعلة من خلال التطور الحاصل على مشاركة المرأة في الحقول السياسية الرسمية وغير الرسمية المختلفة، ومن ابرز النتائج ان الباحثة ترى في فترة قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994 منعطفاً حاداً في مسيرة نضال المرأة بحقوقها السياسية، حيث توضح ذلك أن النساء حاولن في هذه الفترة الحصول على مساحة أكبر في الخارطة السياسية الفلسطينية، ولكن توزيع المناصب الحكومية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية كان بمثابة إحباط للمرأة الفلسطينية حيث ترى الباحثة أن هذا التوزيع لم يراع التاريخ النضالي للمرأة الفلسطينية وسبب ذلك تراجع واضح لدور المرأة الفلسطينية في انتفاضة الأقصى عام 2000، وترى الباحثة أيضاً أن حجم الدعم الرسمي لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية مثير للجدل؛ فلم يكن بالحجم المطلوب، ولم يرتقِ للتاريخ النضالي للمرأة الفلسطينية على الرغم من بعض النجاحات هنا وهناك (جادالله، 20007).

دراسة المبيض 2010 التي حملت عنوان "اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة" حيث هدفت الدراسة استعراض مختلف القضايا والظروف التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون بشكل عام، واللاجئون الفلسطينيون في مخيم بلاطة بشكل خاص، من خلال التعرف إلى الأوضاع الصحية والاقتصادية والسياسية التي يعيشونها، اعتمدت الباحثة على كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي الاحصائي في عرض دراستها، وتكونت عينة الدراسة من 400 فرد من مخيم بلاطة للاجئين الفلسطينين، وخلصت الدراسة الى نتيجة مفادها ان اللاجئون

في المخيمات ككل واللاجئات بشكل خاص يعيشون حالة اغتراب تؤدي الى الاحجام عن المشاركة السياسية (مبيض، 2010).

دراسة رزام 2010 التي حملت عنوان (واقع الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية: 1996-2008) هدفت هذه الدراسة الى محاولة رسم معالم نشأة وتطور مسار الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية في ضوء التوجهات الدولية والتجارب الإقليمية في إطار محاولات دمج منظور النوع الاجتماعي في صلب العملية التنموية، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي واخذت من المقابلات كأداة دراسية، تتبعت هذه الدراسة مسار الآليات الوطنية الذي أخذ أشكالاً ومستويات ومراحل مختلفة، ابتداءًمن المؤتمر الدولي الأول للمرأة (مكسيكو سيتي 1975) مروراً بالمؤتمرات الدولية اللاحقة الخاصة بالمرأة وصولاً إلى مؤتمر بكين 1995،حيث تصدرت الدعوة لضرورة تبني الحكومات مسار الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة جدول الأعمال العالمي للمؤسسات الدولية والحكومية .

بينت الدراسة بأن السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت عام 1994 قد تبنت مسار الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة، رغم حداثة النشأة وخصوصية التجربة الفلسطينية، وذلك انسجاماً مع التوجهات الدولية والإقليمية، حيث تزامن نشأة السلطة مع انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين 1995) ومنهاج العمل الصادر عنه.واستعرضت الدراسة معالم هذه الآليات على الصعيد الفلسطيني من خلال محاولة تتبع الاتجاهات الرئيسية والتغييرات التي حدثت في مجالات المؤسسات والتشريعات والسياسات بهدف النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية .

وخلصت الدراسة الى نتيجه مفادها، انه وبالرغم من التقدم الحادث على صعيد تبني السلطة الفلسطينية لمسار الآليات الوطنية، وما تم إنجازه في هذا المضمار من تغيرات إيجابية على المستوى المؤسساتي والتشريعي والسياسات،إلا أنه لم تلحظ الدراسة توفر الإرادة السياسية بشكل كافٍ لدى صُناع القرار الفلسطيني، وبرز ذلك من خلال قصور القرارات والخطط الحكومية المتعلقة بإنشاء الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وعدم تخصيص الموازنة والموارد البشرية الكافية والمناسبة، واستمرار سريان قوانين تمييزية ضد المرأة، التي تعتبر عوامل حاسمة في نجاح هذه الآليات لإحداث التغيير المطلوب(رزام، 2010).

هدفت الباحثة بركة من خلال دراستها التي حملت عنوان (المتغيرات السياسية وأثرها على تطور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 1994–2013)، 2016، توضيح تطور الحركة النسوية من حركة خيرية إغاثية سياسية غير رسمية إلى حركة مواجهة سياسية وشريكة للرجل في الأحزاب السياسية وصولاً لمؤسسات السلطة الفلسطينية كعمل سياسي رسمي، ولكن الباحثة تؤكد في نفس الوقت على ضعف المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في المؤسسات السياسية الرسمية، بالرغم من مشاركتها في عملية التحرر والبناء، وترى الباحثة أن سبب ذلك يرجع لعدم وجود تخطيط رسمي تنموي عدا عن وجود الموروث الثقافي السلبي للمرأة الفلسطينية.

اعتمدت الباحثة على كل من المنهج التاريخي والوصفي والاحصائي في عرضها لدراسة، واستخدمت البيانات الإحصائية والمصادر والمراجع كأداة دراسية.

توصلت الباحثة لمجموعة من النتائج كان اهمها أولا أن الدور الإنجابي المناط بالمرأة، وضعف التمكين الاقتصادي للمرأة عدا عن المفاهيم الذكورية في المجتمع الفلسطيني ما هي إلا مجموعة من التحديات التي تحول دون وصول المرأة لمراكز صنع القرار ويجعل من المرأة في سباق دائم لإثبات ذاتها.

ثانيا ترى بركة ان دور الأحزاب الفلسطينية في تنمية المشاركة السياسية للمرأة جزءاً أساساً من المجتمع الفلسطيني ككل؛ فهي تارة تمنح المرأة المشاركة في عملية التحرر والبناء، وتارة أخرى في مراحل مختلفة ترى في المرأة مخزوناً انتخابياً مهماً، ولا ترى فيها قيادية قادرة على تمثيل الحزب أو الوصول إلى مراكز صنع القرار (بركة، 2016).

التعقيب على الدراسات السابقة

مما ورد من دراسات تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية والعربية يمكن التعقيب بما يلي:–

- تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات العديدة التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كدراسة (عواد، 2008)، (جادالله، 2007) ولكن ما يميز الدراسة الحالية انها ركزت على المرأة الفلسطينية اللاجئة وواقعها وهذا ما لم تركز عليه الدراسات السابقة.

- ما يميز الدراسة الحالية هو اتباعها للمنهج الكيفي، واعتمادها على المقابلات الشخصية بشكل خالص دون الدمج بين المنهج الكيفي والكمي كدراسة (مبيض،2010)، (رزام، 2010).

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة وأسلوبها، ومجتمع وعينة الدراسة وخصائصها، وأداة الدراسة المستخدمة لجمع البيانات، وتوضيح طريقة إعدادها واستخدامها في الدراسة، بالإضافة إلى توضيح للنظريات النسوية التي تم توظيفها في الدراسة، والتي تم استخدامها للوصول إلى مبتغى الباحث من هذه الدراسة، التي تهتم بالتعرف إلى تحديات المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة، من وجهة قادة العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس وفيما يلي عرض لأهم الطرق والإجراءات المتخذة في هذه الدراسة:

منهجية الدراسة وأسلوبها:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى من خلالها إلى معرفة تحديات المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة من وجهة نظر قيادات العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس، فقد تم اعتماد المنهج الكيفي؛ لأن البحوث الكيفية أكثر مناسبة لهذا البحث حيث من خلالها يمكننا الوصول إلى تحديات المشاركة السياسية بطريقة أكثر دقة وبوضوح أكثر، وبالأخص عند استخدام التاريخ الشفهي الذي يتميز بكونه يسعى لكسب مادة وفيرة من أناس قل ما تضمنت تجاربهم ضمن أجندات البحث، وفي هذا الصدد يكون التاريخ الشفهي أداة للتوصل إلى المعرفة المسكوت عنها، أو المستبعدة وذلك من أجل كشف المعرفة الغائبة والمحافظة عليها، وهو أيضاً طريقة لتجاوز الفجوة بين السيرة الشخصية للنساء والسياق الاجتماعي، عدا على أنه من خلال التاريخ الشفهي يمكننا المزج بين العام والخاص، بين الفردي والمجتمعي، مع توضيح الزيف الكامن في تلك البنى الثنائية، والعلاقة بينهما في الواقع المعيش (كمال، 2017). بالإضافة إلى أن التحليل الكيفي يمكنني كباحث من تناول مشكلة البحث من منظور اجتماعي وفقاً للنظريات النسوية المختلفة.

كما تم استخدام الأسلوب الوصفي، الذي يهدف إلى وصف وشرح وصف الظاهرة، وعرضها بطريقة نقدية لتحديد الأسباب التي أدت لحدوثها، وتم ذلك من خلال المقابلات التي تم فيها الإجابة عن التساؤلات المطروحة.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هو المجموعة الكلية من الأفراد الذين يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة (الشاعر، 2017)، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة يتكون من النساء العاملات اجتماعيا وسياسيا في مؤسسات مخيمات مدينة نابلس "عسكر الجديد والقديم، مخيم بلاطة، ومخيم عين بيت الماء حيث يصعب تحديد عدد مجتمع الدراسة لوجود الكثير من عضوات الهيئات الإدارية للفصائل والأحزاب والمؤسسات واللجان الشعبية في المخيمات.

عينة الدراسة القصدية وخصائصها:

نظرا لكون الباحث ذكر، رفضت العديد من النساء إجراء المقابلات لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع كونهن اناث والباحث ذكر، ورفضت النساء اللاجئات ذوات الانتماء السياسي الإسلامي ذلك لأسباب تتعلق بالانقسام والاعتقال السياسي، وبناءً على ذلك تم إجراء المقابلات القصدية مع مجموعة من القياديات النسوية وعددهن (13) امرأة من قيادات العمل النسوي داخل المخيمات، حيث تم استخدام مجموعة من المعايير لانتقاء المشاركات وكانت كالتالي:

أولا: عضوة كل لجنة شعبية في مخيمات عسكر الجديد وعسكر القديم وبلاطة وعين بيت الماء، على ان يكونن من سكان المخيم ولاجئات.

ثانيا: رئيسة كل مركز نسوي في المخيمات المذكورة أعلاه على ان تكون لاجئة.

ثالثا: شخصية سياسية من الأحزاب الإسلامية النشيطة في كل مخيم من المخيمات المذكوره أعلاه على ان تكون لاجئة، ونتيجة لرفض الشخصيات اللواتي تم اختيارهن لم يتم اجراء مقابلات مع احدهن.

رابعا: شخصيات سياسية نشيطة من الأحزاب اليسارية على ان تكون لاجئة لكون معظم عضوات ورئيسات المراكز النسوية ينتمن لحركة فتح.

الجدول رقم (1) ملحق الرسم البياني رقم (2) في الملاحق يوضح التفاصيل.

أدوات جمع البيانات:

قمت باستخدام المقابلات المعمقة كأداة دراسية للبحث، وذلك من أجل الوصول إلى حقيقة تحديات المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة، المقابلات المعمقة أداة فاعلة لجمع البيانات؛ فهي لا تعتمد فقط على الحوار اللفظي المباشر بين الباحث والمبحوث (طرح الأسئلة، وتسجيل الإجابات) بل يجب على الباحث ملاحظة الانفعالات والسلوكيات التي تظهر على المبحوث (الشاعر،2017).

تحديات المقابلات:

بالبداية، كوني باحثاً شاباً يريد عقد مقابلات مع نساء للحديث عن التحديات التي تواجههن حول موضوع المشاركة السياسية، واجهت عدداً من المشاكل؛ المشكلة الأولى حيث لم أستطع إجراء أي مقابلة دون التنسيق من قبل زميلتي في اللجنة الشعبية مع المشاركات؛ فعندما كنت أتواصل مع المشاركات بشخصي دائماً ما كانت الإجابة: لا يوجد لدي وقت، ويوجد مشكلة في المكان، على الرغم من أنهن جميعهن ينتمين لمؤسسات عادة ما تكون أبواب مقراتها مفتوحة، تغلبت على هذه المشكلة من خلال اصطحاب زميلتي لكل لقاء عقدته، وعادة كان يجب أن يكون الوقت مناسب لزميلتي والمبحوثة في آن واحد.

المشكلة الثانية واجهت الباحث أثناء المقابلات أن العديد من النساء ليس لديهن الفهم الكامل والواضح عن مفهوم المشاركة السياسية فكان العديد منهن يبتعد كثيراً عن الإجابة وهذا احتاجإلى جهد ووقت أطول في تفريغ المقابلات. المشكلة الثالثة واجهتني مع النساء ذوات الانتماء الإسلامي؛ فجميعهن رفضن إجراء المقابلات بحجة الانقسام، والوضع السياسي.

نظرا لمعرفة زميلة الباحث نجاح بجميع المشاركات لم ترفض أي واحدة منهن إجراء التسجيل الصوتي للمقابلات، حيث اشترطت اثنتان من المشاركات أن يتم إيقاف التسجيل في حال طلبهن.

أجابت جميع المشاركات بكل سلاسة عن الأسئلة المطروحة من قِبل الباحث، حيث قام الباحث بطرح الأسئلة بطريقة مناسبة للمشاركات، قام الباحث بتفريغ كل مقابلة بعد تسجيلها مباشرة حتى يتسنى له تفريغ الملاحظات المتعلقة بالمقابلة وعدم الخلط بين مقابلة وأخرى، وترتيبها بطريقة مناسبة مع أسئلة

البحث، وقام الباحث بحذف بعض الأحاديث الخارجة عن النص، بعد الانتهاء من جميع المقابلات ثم قام مرة أخرى بإعادة سماع المقابلات والتركيز فيها كي لا يكون أغفل عن أي معلومة يمكنها أن تفيد البحث، بعد ذلك قام الباحث بالتركيز على الجوانب المشتركة في الإجابات، وتابع تفنيد البيانات وتلخصيها استنادا للمحاور الموضوعية التي حددها في أسئلة الدراسة سابقا ولكن بتفصيل أكثر.

أسئلة المقابلة كانت أسئلة شخصية أكثر منها عامة؛ فكانت النساء تعبر عن الظروف الخاصة التي مررن بها؛ فمن خلال الأحاديث ظهرت إجابة للسؤال الأول عن التحديات التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة جعلت من هذا السؤال بالأخص يثير مجموعة من التحديات التي سيتحدث عنها الباحث لاحقاً (محددات اجتماعية ثقافية، محددات اقتصادية، محددات سياسية) بشكل مفصل، وكل محدد على انفصال، إجابات معظم النساء التي كانت المقابلة الشخصية المسجلة تجربة جديدة لهن قدمن الكثير من المعلومات المهمة للبحث حيث تحدثن بكل صراحة وظهرت بعض علامات التأثر والحزن عليهن أثناء الحديث عن تجاربهن، وهذا ساعد الباحث في تفسير النتائج وتوضيح علاقتها بمشكلة البحث وأسئلته وربطها مع نتائج الدراسات السابقة والمراجع الأدبية المستخدمة في البحث.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية:

نتيجة للمشاكل التي واجهة الباحث والمذكورة اعلاه امتدت المقابلات قرابة أربعة أشهر من تاريخ 2020/8/14 إلى تاريخ 2020./11/2.

الجدول رقم (3) في الملاحق يوضح التفاصيل.

الحدود المكانية:

مخيمات مدينة نابلس وهن أربعة مخيمات، مخيم عسكر الجديد والقديم، ومخيم بلاطة، ومخيم عين بيت الماء.

الحدود البشرية:

نساء العمل الاجتماعي في مخيمات مدينة نابلس وثم اخذ عينة قصدية تحتوي على ثلاثة عشر امرأة في المخيمات المذكورة أعلاه.

توظيف النظرية النسوية:

قد تم سابقاً ذكر تعريف النظرية النسوية على أنها مجموعة من الكتابات التي تحاول أن تصف وتشرح وتحلل ظروف النساء (كوليمار، 2010).

حيث إن القضية الأساسية التي اهتمت بها النظرية النسوية بناءً على المعايير التي يفضلها المرء، هي عدم مساواة المرأة بالرجل أو التبعية له أو هيمنته عليها، حيث استنتجت جميع النظريات النسوية، أن الأساس في موضوع عدم المساواة يعود إلى مسألة عدم التماثل بين الجنسين، حيث يتم اعتبار النساء والأمور المرتبطة بهن على أنهن شكل مختلف ومتدن وذو قيمة أقل من الرجال والأمور المرتبطة بهم، النظريات النسوية المختلفة تحاول أن تشرح الأسباب والظروف التي يكون فيها الرجال وأفكارهم ونشاطاتهم على أنها ذات قيمة أكبر ووضع أعلى من تلك الخاصة بالنساء(كوليمار، 2010).

إن جميع المقابلات التي قام بها الباحث مع المشاركات تجعل من النظرية النسوية الليبرالية التي ترى تجاهل المرأة في الفكر السياسي، وإقصاءها عن المجالات الحياتية العامة، التي ما زال بعضها حكراً على الرجل، يعود إلى تحامل ذكوري، والنظرية النسوية الاشتراكية التي جعلت من الرفاه الاقتصادي للمرأة واستقلالهااهتمامه الاول، كما أن هذه النظرية ركزت على التقاطع بين تجارب النساء كعاملات وموقعهن في العائلة، ومنهج النوع الاجتماعي والتنمية، الذي يهدف إلى إزالة حالات التفاوت في الموازين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال كشرط مسبق نحو تنمية متمركزة حول الأفراد.

ثلاث نظريات اعتمدت عليها في تحليلي وتفسيري لنتائج البحث وفق موافقة هذه النظريات من ناحية علمية وتحليلية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلا لبيانات الدراسة ومناقشتها وتحليلها؛ وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق هدف الدراسة وهو التعرف إلى تحديات المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة من وجهة نظر قادة العمل النسوي في مخيمات مدينة نابلس.

تمهيد

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في المخيمات ما هي إلا جزء أساسي من المشاركة السياسية للحركة النسوية الفلسطينية ككل؛ فبدايات الحركة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية اللاجئين؛ فهي التي بدأت بتشكيل الجمعيات الخيرية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم وتقديم الدعم المادي والمعنوي والثقافي وآليات المشاركة السياسية لهم في المخيمات، لذلك فالمعاناة والأهداف والتحديات التي تواجه النساء في فلسطين هي مشتركة، ولكن يضاف عليها تحديات أخرى بالنسبة للنساء في المخيمات هذه التحديات المتعلقة بالواقع المعيشي من ظروف اقتصادية وسكنية وثقافية واجتماعية أصعب من تلك التي تواجه النساء خارج المخيمات.

فتقول فريال الحاج عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة "نحن شركاء بالنضال ولا نبحث عن مقابل، لكن الألم والمعاناة التي يعانيها اللاجئ وتمثيله للقضية وعيشه بالمخيمات يجب أن يكون تمثيلاً أكبر؛ لأنه هو من يعيش التجربة؛ فهو الأقدر على التعبير عن همومه وهموم الناس ومصالحها عند وصوله إلى مراكز صنع القرار".

وهذا ما تؤكد عليه انتصار العجوري، الأسيرة المحررة والمبعدة إلى قطاع غزة سابقاً فتقول "من الطبيعي أن يكون للمخيم دور؛ فالحياة قاسية، وليست سهلة؛ فطبيعة الاكتظاظ والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية كلها ظروف تساعد وتخلق دافعية لتحسين الوضع ورفضاً للواقع عدا عن الإحساس دائماً بأنه يوجد حق مسلوب ويجب أن يرجع، وهذا يولد إصراراً بعدم الاستسلام على الرغم من كل العوامل المحبطة".

إن جميع المشاركات ترى أن المرأة اللاجئة أسهمت، وبشكل كبير، في عملية النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي بصمودها أمام ممارسته منذ نكبة 1948 بتحملها مشقة ومعاناة اللجوء؛ فقد صبرت على فقدان الأرض، ومصادر الرزق وصبرت على الجوع والعطش وكانت مثالاً يحتدى به، ولم يقتصر الأمر على صبرها وصمودها بل تعدى ذلك إلى مشاركتها الفعلية ضد الاحتلال، وكان لها دور بارز في المشاركة بالجمعيات الخيرية والإغاثية المختلفة، وأسهمت في صمود اللاجئين وتحملهم عبء اللجوء، بل حافظت على تغذية ذاكرتها وذاكرة أبنائها بحقهم بأرضهم ووطنهم، وبالتالي، ترى المرأة اللاجئة أنها تكفلت بمهمة مزدوجة أولاً مهمة وطنية هي الحفاظ على الأرض والصمود أمام غطرسة الاحتلال، وتعتبر نفسها نجحت في ذلك بتشكليها للمؤسسات التي تعمل وتقدم كل ما تستطيع للمواطن من أجل تحقيق هذا الهدف، بل إنها نجحت في تكوين قيادات نسوية استطاعت الوصول إلى مراكز قيادية في الأحزاب والفصائل الفلسطينية، أو حتى في مراكز في السلطة الفلسطينية ولكن المشكلة التي تراها المشاركات أن طريقة وصول المرأة لتلك المناصب القيادية مصحوبة بمصاعب ومتاعب تكلفها الكثير من الجهد والتعب مقارنة بطريقة وصول الرجال وعدا عن ذلك أيضاً أن عدد النساء اللواتي وصلن ما زال عدداً بسيطاً مقارنة بحجم ما قدمته المرأة اللاجئة للقضية الفلسطينية، وأيضاً مقارنة مع حجم وصول الرجال.

أولا: تحديات المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة.

المرأة الفلسطينية اللاجئة في المخيمات، ومنذ النكبة تعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية وسكنية صعبة للغاية؛ فمشاكل تلاصق البيوت واكتظاظ السكان الذي أثر على طبيعة المجتمع الذكوري، وجعله متسلطاً أكثر على المرأة، تارة بحجة الخوف على شرفه، وتارة أخرى بحجة الخوف عليها من الاحتلال وهي مرتبطة أيضاً بالشرف، كل هذه العوامل أسهمت بتقييد حركة المرأة وإثبات قدراتها، ولكن على الرغم من ذلك، إن النساء شاركن وأسهمن في العمل السياسي وبطرق ومستويات مختلفة، فتقول فريال الحاج عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة "في الانتفاضة الأولى وما قبل الانتفاضة عندما كنت أشارك سياسياً أيام المدرسة أذكر أنني عندما كنت بالصف السابع تم تهديدي من قبل والدي، إما أن تختاري هذه الطريق أو تلك الطريق، ففعلت فأقعدني في البيت لانو

في كتير ناس حكولو انو في الها إسم لاعتقالها هون ابوي انجن وحطني بالبيت لولا خالتي كانت جاي من الأردن تواسطتلي على شرط انو ما أشارك ولا باي شيء، لكن خلال تلك الفترة كان في أربعين مجزرة صبرا وشتيلا ما قدرتش ما أشارك لانها تركت شي نفسي لحد الان بتشوفوا وبذكر انو حاولت ما حدا يعرف لكن للأسف روحت على البيت لقيت ابوي واخوي بستنوني فرجع منعني انو اروح على المدرسة اكمن يوم وبعدها وعدتوا وقلت اذا ما قدرتش كلن في مكانه يستطع ان يناضل"

المرأة الفلسطينية اللاجئة لها باع طويل من العمل السياسي المناط بها بصورته النمطية؛ فالمرأة في المخيمات عاشت كالرجل ظروف القهر والحرمان، بل أكثر منه؛ لكونها دائماً تابعة له ومسيطراً عليها من قبله، فبالرغم من حرمانها من الكثير من حقوقها التعليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وذلك يعود لطبيعة المجتمع الذكوري، إلا أنها خرجت من رحم المعاناة؛ فشاركت في الانتفاضتين الشعبيتين، وبالهبات الشعبية، وبتشكيل المؤسسات الاجتماعية، وأثبتت أن لها إمكانيات قادرة بها الوصول إلى أبعد بكثير مما وصلت إليه، لكن للأسف لم يكن لها ما أرادت حتى هذا الوقت.

فتقول نجاح الجبجي عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عسكر الجديد "المرأة في المخيمات شاركت مع الرجل بالعمل النضالي ضد الاحتلال فكانت تخبي الشباب وتلملهم حجار وتفحصلهم الطريق هاد كان دورها بالانتفاضة الأولى وبكل الهبات الشعبية وتعملهم اكل وتعملهم اواعي بس بعرفش ليش لما بصير وقت الجد ببطل هاد الشيء محسوب كنو أو لانوا مجتمعنا بس بطلع شو عمل الرجل"

وتقول انتصار العجوري التي تسكن مخيم عسكر الجديد أسيرة محررة لمدة عام ومبعدة لمدة عامين"كانت الظروف خلال الانتفاضة الثانية بتحتم انو يكون لك دور، وبالفعل فرضت علينا أن يكون لنا دور فالبداية تم اعتقالي أنا وأبوي وإخوتي وبالأخر تم الافراج عن الجميع وبقيت بسجن أنا وأخ واحد طبعا الهدف الأساسي لاعتقالنا هو الضغط على أخي الذي كان مطاردا للاحتلال لتسليم نفسه، بعد ما استشهد اخوي قرر الاحتلال إبعادنا إلى قطاع غزة، هون انتا لحالك بتحس انك بسجن وبعيد عن اهلك وهذا شيء مش متعودة عليه وبعدين ينفوك لمنطقة انتا ما بتعرف عنها شيء الا

بالاسم كان وضع مرعب ومخيف بالنسبة يلي بس بهديك اللحظة كان لازم توقف مع حالك وتحكي ان تكون او لا تكون بدك تعرف كيف تتعامل مع الناس يلي بدك تروح عندهم، وبالفعل قدرت من خلال هذه التجربة اخلص تعليمي الجامعي يلي كنت حابه اني اخلصوا وانا بالضفة بس الظروف واهلي منعوني وقتها خلصت دراسة وحصلت على شغل وهذه التجربة لمدة عامين صقلت شخصيتي وطورتني اكثر".

بعد إجراء الباحث للمقابلات أظهرت جميع المشاركات أن التحدي الأبرز للمشاركة السياسية للنساء يتمثل بطبيعة المجتمع الذكوري المبني على عادات وتقاليد وصورة نمطية متدنية عن المرأة، بالإضافة الى تأثر المرأة نفسها في هذا الفكر، وغياب التمكين الاقتصادي المرتبط إرتباطا وثيق في المشاركة السياسية، عدا عن كون النساء لغاية الان لم يتشكل لهن وعي كامل عن مفهوم المشاركة السياسية الحقيقية.

فتقول ختام بركات عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عسكر القديم " في مجموعة من المعيقات للعمل السياسي للمرأة الانا الذكورية واحتكار العمل من قبل الذكور هدول أبرز المعيقات، وعندك العادات والتقاليد يلي بتحد من حركة المرأة وعملها، وغير انو هنالك ضعف في شخصية المرأة في بعض الأحيان وهاد الو علاقة بالشيء الاقتصادي، وغير المعيقات في العمل نفسو فهي محدد للمشاركة السياسية".

وتقول كفاح حرب عضو المجلس الثوري لحركة فتح وهي من مخيم بلاطة "ان المجتمع اللاجئ قديما على الرغم انو مجتمع ذكوري الا انه كان منفتحا في طريقة تفكيره في الأمور السياسية، وهذا لوجود الكثير من المؤسسات التي كانت تعمل وبتركز على المخيمات في عملها التوعوي الثقافي، ولكن حاليا اختلف الوضع وبالأخص مع قدوم السلطة فأصبح تركيز عمل المؤسسات على المناطق الريفية وايضا رافقه تراجع واضح لعمل المؤسسات داخل المخيمات فأصبحنا لا نرى النخب السياسية التي كانت تخرج من المخيمات وتتقدم في صفوف الحالة النضالية والنقابية".

ثانيا: مساهمة المجتمع اللاجئ في الوصول السياسي للمرأة اللاجئة.

قبل البدء في البحث عن مدى مساهمة المجتمع اللاجئ في الوصول السياسي للمرأة اللاجئة يجب التعرف إلى هذا المجتمع الذي وصفته المشاركات بأنه الذكوري المحافظ.

إن مجتمع المخيم عادة ما يكون مجتمعاً ذكورياً محافظاً؛ فهو وسطي ما بين الحضري والريفي وهذا يرجع لعوامل عدة أهمها تأثر الناس بثقافات بعضهم في المخيم، وللظروف السكنية الصعبة التي يعيشها سكان المخيم أثر واضح في جعل المخيم بيئة محافظة، فتلاصق البيوت، واكتظاظ السكان، وعدم وجود مساحات فارغة وانعدام البنية التحتية، والفلتان الأمني، في بعض الأوقات كلها عوامل أثرت في المجتمع سواء كان التأثير إيجابياً أو سلبياً في بعض الأحيان، لكن أثره الواضح على تقييد حركة الإناث أكثر من الذكور والمقصود هنا بتقييد الحركة هو تقييد حركتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ومسيرتها التعليمية،فتقول نسرين ذوقان مدير دائرة شؤون اللاجئين في شمال الضفة الغربية "الحياة في المخيم لها تأثير واضح على الشخصية فهي حياة الم ومعاناة حياة لا يوجد بها خصوصية بتولد أحيانا نوع من الغضب ، العنف، لما جارك بقح بتسمع قحتوا من دارك هذا وضع صعب فأكيد هذا كلو رح يأثر على المزاج العام في المخيم، وفي بعض الأحيان من الممكن ان يؤثر بشكل إيجابي انو انتا بدك تحسن وضع المخيم"، وهذا ما أكدته جميع المشاركات فتقول انتصار"انا نولدت في عائلة محافظة وفيها الاب هو الامر والناهي له كل الصلاحيات انا كنت شاطرة كثير ووقت ما نجحت بتوجيهي كان نفسي أدرس صحافة وإعلام، لما حكيت لابوي هاد الشيء انجن وحكالي أنا ما في عندي بنات تدرس هيك شي وعلى طول سجلني صيدلة بكلية الطيرة تبعت الوكالة ودرست فيها سنتين"

اعتاد اللاجئون في المخيمات على سماع ذكريات النكبة ممن عاصرها؛ فقد تربت الأجيال جميعها على ذكريات الهجرة، وظروفها الصعبة، والظروف التي لاحقتها بسبب الهجرة، فإن لم يخبرك الأشخاص أن هنالك حقاً لهذه الناس التي تسكن المخيمات، بمجرد أن تسير بجانب مخيم من المخيمات فإنك ستعلم أنها محطة انتظار لحين العودة هذه العبارة التي خطت على أبواب المخيمات بجانب مفتاح العودة الذي أصبح رمزاً من رموز القضية الفلسطينية، لكن هنالك مشكلة حقيقية

ارتبطت بهذه الذكريات، حيث عادة عندما تستمع لهذه الذكريات تراها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخوف على الشرف، وأنه أحد الأسباب الرئيسية التي أدت للهجرة، فتقول نجاح الجبجي عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عسكر الجديد" أبوي كان يخرفنا كثير عن الهجرة ولما سألتوا ليشط طلعتوا من البلاد قلي يابا كنا نسمع انو في قتل وحرق وكنا نسمع صوت القذائف والطخ وكانوا يحكوا هيهم فاتوا على القرية الفلانية واغتصبوا النسوان فاحنا يابا خفنا كتير انو يصير عنا زي ما صار عندهم على الرغم من انو امي حكتلي انو في كتير نسوان كانت مستعدة انها تموت ولا انو حدا يمسها بشيء" فهذه إحدى المشكلات، وهنالك أيضاً مشكلة أخرى؛ فهنالك من يسرد التاريخ ولا يعطي للمرأة دورها الحقيقي في صبرها وصمودها أمام الاحتلال ويكون ذلك من خلال سرد القصص التي تعظم دور الرجال في مجابهة الاحتلال دون ذكر أي دور للمرأة، فتقول فريال الحاج عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة "ابوي عمرو 87 سنة من الناس يلي عاصرت النكبة كتير منيح دايما بحكيلنا كيف كنا نزرع ونحصد ونملك الأرض وكيف حاربنا الاحتلال وصدناهم اكثر من مرة قبل ما يفوتوا على بلدنا طيرة دندن وبحكيلنا كان همهم الأكبر انو ما ينضرو الأطفال والنساء وانو بعد ما امنهم رجع على مواقع تانية ليشارك في معارك تانية هو كثير شباب انا شخصيا بعتبر انو الدور يلي قامت في امي بردو دور مهم فهي كان معها اخوتي الكبار وضلت هي وياهم لحالها لفترة طويلة فهاد شي كتير صعب تفقد ارضك وكل شيء وما يكون معك حدا يساعدك".

هذه القصص بكل تأكيد حفرت لدى اللاجئين وأبنائهم وأحفادهم حقهم في قلوبهم على الرغم من مرور أكثر من سبعين عاماً على النكبة لكنها أسهمت بشكل كبير في تعزيز أدوار الرجال على حساب الأدوار التي قامت بها النساء بطريقة كانت مقصودة، أو غير مقصودة، أسهمت في بناء جيل يؤمن بحقه بالعودة، ولكنه يرى أن هذا الحق لا يمكن تحقيقه من خلال الرجال على الرغم من تغير بسيط بالأفكار عما كانت عليه سابقاً.

إذن، فإن الظروف التي مر بها المجتمع اللاجئ بدءاً من النكبة مروراً بحالة التهجير وما تبعها، والسكن في المخيمات في ظروف صعبة في ظل الحرمان من الأرض، والعيش في مناطق ذات اكتظاظ سكاني ومشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية بالإضافة إلى التغني بتاريخ الرجال في

وقت النكبة وتحمله متاعبها من خلال سرد القصص من قبل الأجداد لأبنائهم كلها عوامل ساعدت في تكوين المجتمع اللاجئ الذي يمكن وصفه بأنه مجتمع محافظ يتسم بالطابع الأبوي الذكوري.

تحمل المرأة والرجل في المخيم عبء اللجوء وظروفه القاسية سواسية، وكانا سنداًإلى بعضهما؛ فالمرأة التي تحملت الظروف الاقتصادية الصعبة لزوجها وحملت على عاتقها مسؤولية بيتها وأُسرتها دون تقصير على الرغم من وجودها مع الرجل في خندق واحد خندق مواجهة الاحتلال والسعي للحصول على الحق المسلوب، لكنها وجدت نفسها وحيدة في ظل مجتمع يعتبر العادات والتقاليد المبنية على النظام الأبوي والفكر الذكوري هي أساس الحياة، فعملت المؤسسات المختلفة، وعلى رأسها الأونروا، على محاولة تمكين النساء اقتصادياً وسياسياً وثقافياً؛ فقد قدمت الأونروا الدعم المادي للمراكز النسوية في المخيمات، وأشرفت على طريقة عملها وفق آلية عمل واضحة لتنمية المرأة اللاجئة، وعندما شكلت السلطة الفلسطينية اللجان الشعبية في المخيمات كان هنالك ميزانية خاصة للمراكز النسوية، وقدمت لهن العديد من الامتيازات الخاصة وكان آخرها تخصيص مقعدين للنساء في كل لجنة شعبية، عدا عمل الكثير من المؤسسات الأهلية مع المرأة لمحاولة تمكينها والتحسين من أوضاعها؛ فقد استطاعت العديد من النساء للوصول إلى مشاركة سياسية تعدت المشاركة التقليدية فقد وصلت إلى البرلمان عام 1996 السيدة دلال سلامة من مخيم بلاطة وهي كانت وما زالت أحد الأعضاء في مؤسسات المخيم وبعد ذلك إستطاعت الوصول إلى اللجنة المركزية لحركة فتح، وإستطاعت كفاح حرب الوصول إلى إقليم حركة فتح في مدينة نابلس بعدها إلى المجلس الثوري لحركة فتح، وحصلت نسرين ذوقان على منصب مديرة دائرة شؤون اللاجئين في الضفة الغربية كل هذه النجاحات مرتبطة بعمل المؤسسات بالمخيم، ولكن على الرغم من كل ما سبق إلا أن المرأة اللاجئة ما زالت تعاني من مشكلة رئيسية أن المجتمع يحمل فكراً ذكورياً، تأثيرها يختلف باختلاف قوة شخصية المرأة ذاتها، ولكنه يؤثر بشكل عام على مشاركتها السياسية.

تقول نجاح الجبجي عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عسكر الجديد "المجتمع اللاجئ هو مجتمع محافظ مرتبط بعادات وتقاليد وأفكار ذكورية تحد من مشاركة المرأة السياسية، ولكن على الرغم من ذلك، في نقلة نوعية مقارنة ما بين التسعينات واليوم، بس ما زال وضع المرأة يحتاج للعمل

بشكل كبير وعلى المؤسسات والمراكز المختلفة الموجودة في المخيم تحمل مسؤوليتها والعمل على النهوض بواقع المرأة".

وتقول انتصار العجوري من مخيم عسكر الجديد أسيرة لمدة عام ومبعدة لمدة عامين "المجتمع اللاجئ ما بساهم في دعم المشاركة السياسية للمرأة، المجتمع اللاجئ مجتمع ذكوري يفتخر بالمرأة يلي مش متعلقة في وصلت سياسيا من بعيد لبعيد لانوا ما بقبل هذا شيء للمرأة المتعلقة به وسيخلق العيوب لعدم مشاركتها" وتقول انتصار أيضا انه "حتى النظرة لام الشهيد واخت الشهيد اختلفت عن الماضي بطل شيء يفرق مع الناس وأصبح الكل يحاول الحفاظ على أولاده لفقدان الثقة بين الناس والعمل السياسي".

وتؤكد ذلك ختام بركات عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عسكر القديم فتقول "المجتمع اللاجئ لا يسهم في دعم المرأة سياسياً، الحزب هو من يساعد المرأة؛ فالوصول من خلال الكوتا فقط وهو مجتمع ذكوري".

ثالثا: مساهمة الأحزاب في المخيمات في تنمية المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة

يحظى موضوع المشاركة الحزبية للمرأة الفلسطينية باهتمام كبير على كافة الأصعدة، وخاصة بعد قيام السلطة الفلسطينية التي أسهمت في بروز العديد من النخب النسوية، حيث القوانين التي وضعتها السلطة الفلسطينية تسمح بوجود النساء، وعلى الرغم من أن القانون سمح بوجود النساء إلا أن الفكر الذكوري في الأحزاب ساهم في إضعاف مشاركة المرأة في الحياة الحزبية حيث تأثر دور المرأة الفلسطينية بهذا الوضع، كما تأثرت بقصور الأحزاب السياسية التي كرست اهتماماتها نحو العمل السياسي متجاهلة موضوعات أخرى مهمة لتعزيز دور المرأة في المجالات السياسية (عطاري، 2012).

الأحزاب السياسية في المخيمات ما هي إلا نموذج مصغر عن الأحزاب في فلسطين عامة؛ فهي تتبع السياسية نفسها في تقليد الرجال المناصب السياسية المتقدمة والاكتفاء بدور التقليدي للنساء (المشاركة بالاعتصامات والتظاهرات، والحشد الشعبي بالانتخابات) هذا الدور التقليدي ما هو إلا نتاج للفكر الابوي والمجتمع الذكوري، وترى النساء أنه على الرغم من التطور الحاصل على مستوى

المشاركة السياسية للمرأة في المخيمات إلا أن الدور لا يلبي المتوقع، ولا يليق بحجم المرأة المناصف للرجل ولا بحجم تضحياتها.

المرأة الفلسطينية في المخيمات صاحبة وعي سياسي تختلف عن مثيلاتها خارج المخيمات فبداية التأطير الحزبي كانت في المخيمات وبداية المشاركة ضد الاحتلال كانت في المخيمات فالمشاركات السياسية المختلفة التي قامت بها المرأة منذ عام 1948 شكلت لها وعيا سياسيا نضاليا جيدا مقارنة مع مثيلاتها في الريف والمدن فأولاً يحسب لها صمودها وصبرها على الفقر والأوضاع الصعبة التي تعيشها وعلى ممارسات الاحتلال ضدها في آن واحد، فهي من شاركت في الهبات الشعبية والمظاهرات الجماهيرية هي وقفت في وجه الاحتلال دفاعا عن أبنائها هي نفسها التي شاركت في الكفاح المسلح وتنظمت مثلما الرجل.

لا يمكن إنكار دور النساء في المخيمات خلال الانتفاضة الأولى وما قبلها، وعلى الرغم من وجود نخبة سياسية قد خرجت بعد هذه الانتفاضة حيث تشكل لدى النخبة وعي سياسي ونضالي جعلهن قادرات على الوجود في أماكن سياسية وتنظيمية متقدمة، إلا أنهن لسن بالكثر مقارنة مع من شاركن على مدار المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي.

فقد أوضحت اثنا عشرة مبحوثة من أصل ثلاث عشرة أن دور الأحزاب السياسية في دعم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اليوم في المخيمات هو دور تقليدي ونمطي، مبني على الفكر الذكوري والنظام الأبوي، يسعى من خلاله الرجال في مواقع صنع القرار للسيطرة على هذه المواقع وعدم السماح بالمشاركة الفاعلة للنساء، عدا عن وضع العقبات أمام النساء التي تصل من خلال الكوتا لإثبات عدم قدرتها في تحقيق أي إنجازات تكون قد أثبتت نفسها من خلالها، عدا عن أن النساء أنفسهن يسهمن في هذا الضعف من خلال قبولهن بدورهن التقليدي والإيمان بالواقع، ومن خلال ضعف شخصية بعض النساء الواصلات لمواقع قيادية في الأحزاب من خلال نظام الكوتا، ولكن هنالك مجموعة من النساء قد أثبتن نفسهن وتغلبن على هذه التحديات ولكن المشكلة أنهن لسن كثيرات.

تقول نجاح في هذا الصدد، وهي إحدى أعضاء اللجنة الشعبية للجنة خدمات مخيم عسكر الجديد عن حركة فتح، وهي نجحت من خلال نظام الكوتا "ما بحس الأحزاب بتشارك المرأة بشيء ما بعرف ليش هيك الذكور عاطلين، حتى النساء يلي بتكون منتخبة بالتنظيمات هي نفسها ما بتشارك، لأنه التنظيمات بكون مفروض عليهم يحطوا بنات، وما بعلموهم بشيء، وانا على سبيل المثال رغم انو دايما بقاتل انو أكون بعرف كل شيء الا انهم دايما بحاولوا يقلصوا من مهماتي ومن معلوماتي يلي لازم اعرفها ومن خدماتي".

أما فريال الحاج عضو لجنة خدمات مخيم بلاطة التي نجحت دون الحاجة للكوتا فتقول "المرأة في المخيم موجودة منذ الثمانينات من خلال بوابة المرأة للعمل الاجتماعي، كانت المرأة أيام ما كان النضال الحقيقي وفي هداك الوقت كانت اللجان نشيطة اكثر من التنظيمات اليوم تراجع الوضع، والمرأة ما بتوصل الا من خلال الكوتا صح انا وصلت من غير كوتا بس انا يلي سنين طويلة في المؤسسات في المخيم، انا بوجهة نظري ضد الكوتا وضد وزارة المرأة عشان ما يكون هنالك في تمييز وعزل للمرأة في وزارة، لإنو المرأة جزء أساسي من المجتمع وكانت شريكة في النضال خليها تكون شريكيه في الوصول السياسي، احنا شاركنا بالنضال مع الرجل في نفس الخندق ولما اجى وقت الحصاد بطل حدا يقتنع انو المرأة بتقدر تشتغل وتعمل للوطن".

وتقول ميسر فقيه عضو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عن الجبهة الشعبية "احنا كأحزاب يسارية لازم يكون الحزب نص بالنص بين المرأة والرجل (المواقع القيادية) بس احنا ما وصلنا لهذه المرحلة بجوز احنا بالأحزاب اليسارية بنوصل ل 30% بالهيئات انا بعرفش بالجبهة الشعبية شغلها سري بعرفش اكمن مرأة بس انا بحكي الديمقراطية فيها ببين اكتر وفدا فيها اكتر بس انا بعتقد انو كلو اعلامي يلي بوخد القرار همي الذكور وانا بعتقد انو في ضعف واضح لدور المرأة ونتمنى انو يتحسن، المرأة لا مثلة لا بسلطة ولا بأحزاب سياسية كما يجب بجوز فتح بتوقع انو وصلوا مرحلة منيحة كان الهم دور ومعطينهم فرص لانوا الحزب الحاكم، بس بنرجع وبنحكي المجتمع بشكل عام مش معطي المرأة حقها وبنتمنى المرأة ما تحارب المرأة".

وترى واحدة من المشاركات أن للأحزاب دوراً رئيسياً في وصول النساء، ولا تستطيع النساء الوصول من غير الأحزاب، على الرغم من عدم إنكارها لذكورية هذه الأحزاب، فتقول كفاح حرب، وهي عضو المجلس الثوري لحركة فتح " بكل تأكيد هنالك دور فالمرأة كفرد بالحالة السياسية لا يمكن ان تخرج لوحدها يعني يجب أن يكون لها اطر حزبي او تنظيمي يحتضنها ويقدمها للجميع بطريقة لكي تصل وتقدر أن تقدم من خلال هذا التنظيم وان يكون لها حذوة داخل المجتمع، لكن الأحزاب السياسية وقت الجد يطغى عليها الذكورية بشكل عالي لكن موضوع الكوتا خفف من الحدة".

ترى المشاركات أن الأحزاب السياسية في المخيمات ما هي إلا أحزاب ذكورية تحاول ما استطاعت السيطرة على مواقع صنع القرار في هذه الأحزاب، تضع المعيقات أمام وصول النساء وتحاول مراراً وتكراراً إثبات عدم قدرة النساء في الوصول لهذه المراكز من خلال محاولة إضعاف النساء ذوات الشخصية القوية أو اختيار نساء غير قادرات على مجابهة المعيقات والتحديات التي يضعها المجتمع والفكر الذكوري، دون الأخذ بالاعتبار أهمية مشاركة المرأة السياسية لكونها تمثل نصف المجتمع ومشاركتها بالطريقة السليمة يؤدي إلى عملية ديمقراطية سليمة، ووصول سياسي لفئة مهمة من فئات المجتمع بإمكانها تقديم ما لديها من طاقات وقدرات لإفادة المجتمع بشكل عام؛ لأن تمثيل أي فئة يعني وضع مشاكلها ومعاناتها على طاولة صنع القرار.

رابعا: الآليات والوسائل التي تستخدمها المؤسسات وقيادات العمل النسوي في المخيمات لتمكين النساء اللاجئات سياسياً

من خلال المقابلات مع المشاركات اللواتي هن بالأساس من قادة العمل السياسي في المخيمات أظهرت جميع النساء أن هنالك تقصيراً في آلية عمل المؤسسات لتمكين المرأة السياسي، وأوضحن أن هنالك جملة من الأحداث كانت وراء هذا التقصير.

المؤسسات داخل المخيمات

عندما تشكلت المخيمات وأشرفت عليها وكالة الغوث الأونروا، عملت الوكالة على تشكيل جملة من المؤسسات للوقوف على حاجات المجتمع، فعملت على تشكيل مراكز الشباب والمراكز

النسوية بواقع مركزيين في كل مخيم، فعملت على بناء هذه المؤسسات والإشراف عليها ودعمها مادياً نحو أهداف معينة للنهوض بالمجتمع اللاجئ في ظل حالة التشرد والضياع التي كان يعاني منها المجتمع اللاجئ، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة، استمرت الوكالة في دعم هذه المراكز حتى عام 1996، وهي فترة قدوم السلطة الفلسطينية وبعدها بشكل تدريجي أصبحت الوكالة تسحب الإمكانيات المادية التي كانت تقدمها للمؤسسات بحجج مختلفة أهمها نقص التمويل لحين أصبحت هذه المراكز مستقلة استقلالاً تاماً عن وكالة الغوث وأصبحت تعاني من مشاكل عديدة، أهمها عدم قدرتها في الحصول على تمويل فمن هذه المؤسسات من استطاعت أن تكمل المسير بجهود الهيئات الإدارية ومنها أُغلقت أبوابها تماماً كما حدث في مخيم عين بيت الماء، وكذلك حال معظم المراكز الشبابية.

تعتبر المراكز النسوية ومراكز الشباب من المراكز المهمة في المخيمات إذ يعتبرها أبناء المخيمات المراكز الأم في المخيم، حيث كان لهذه المؤسسات فضل كبير في تخريج عدد كبير من القيادات السياسية والدكاترة والأطباء والمهندسين والأساتذة، عدا عن كون المراكز النسوية استطاعت في تمكين عدد كبير من النساء اقتصادياً، وأسهمت في حياة كريمة لعائلات كثر.

وخلال انتفاضة الأقصى تشكل عدد آخر من الجمعيات الخيرية المختلفة في المخيمات وعملت وفق آليات عمل محددة وكان معظم عملها يتمحور حول الجانب الاجتماعي الثقافي.

ترى المشاركات أن هنالك تقصيراً واضحاً في آلية عمل جميع المؤسسات في المخيمات لصالح المرأة، ويقتصر العمل مع النساء فقط على الجانب التوعوي والثقافي، وهذا التقصير يعود لجملة من الأسباب أهمها:

تخلي وكالة الغوث عن المؤسسات الرئيسية في المخيم، سياسية عمل المؤسسات الجديدة والقديمة وفق أجندات معينة تهدف لإرضاء الممول، وغياب التمويل نفسه في آخر عشر سنوات، عدا عن أن هذه المؤسسات تحمل الفكر الذكوري وأغلب قادتها من الذكور، مضافاً إليها سياسة احتكار السلطة من بعض القيادات النسوية والعمل لتحقيق مكاسب شخصية، عدا عن كون السلطة الفلسطينية سبب في الوضع الراهن؛ لأن هنالك تراجعاً ملحوظاً منذ قدوم السلطة إلى الأراضي

الفلسطينية، هذه الأسباب تحدثن عنها جميع المشاركات حيث تقول ختام "اليوم النساء وقادة العمل النسوي بشتغلوا عشان الشيء الشخصي اكثر من العمل على المستوى العام، وبعتقد هاد الفرق بين الماضي والحاضر انو كلو بسعى ليكسب من ورى هذه المؤسسات"

وتقول ميسر "في هنالك العديد من المؤسسات والكوادر في المخيمات والتي تعمل على جميع الجوانب وقد نجحت في ابراز شخصيات قيادية، ولكن هنالك مشكلة تعاني منها هذه المؤسسات وهي عدم الفعالية بالشكل المطلوب، حيث ان نتائج الانتخابات من عام 1996 حتى اليوم تبرهن المشكلة الموجودة وهي عدم وصول المرأة اللاجئة والغير لاجئة الى مراكز صنع القرار، وبعتقد السبب في وجود السلطة بحد ذاتها لانوا هنالك عدم ثقة من قبل الناس بها لتوقيعها على اتفاقيات لن تقدر على حل مشكلة القضية الوطنية عدا عن مشكلة التسلح في الانتفاضة الثانية الذي أدى الى تراجع في دور النساء كما كان عليه في الانتفاضة الأولى".

وتقول روند "المؤسسات في المخيم نشيطة بشكل عام وتقدم للنساء الدعم ولكن وفق الإمكانيات المتاحة، اليوم المشاريع والتمويل بيواجه مشكلة في الوقت الحالي ويصعب من الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء".

وتقول كفاح "في الوقت الحالي في ضعف في الحالة السياسية للمرأة وانخراطها السياسي والاجتماعي الذي يعد أرضية العمل السياسي وهذا ناتج عن عدم تفعيل المؤسسات وسيطرة الذكورية على المجتمع واصلاح هذا الضعف يكمن في ان تضاعف المرأة مجهودها داخل المؤسسات وعلى اثبات نفسها ككيان وتوجه امكانياتها للحصول على مشاركة فاعلة في كافة الاصعدة المختلفة فهنالك حالة تراجع واضحة في مشاركة المرأة السياسية".

وتقول نجاح "يتم العمل على اختيار نساء من الجيل الجديد على ان يكونن نشيطات وفعالات في المجتمع المحلي ويتم توجهم ودعهم ثقافيا وتوعويا، ولكن المعيقات المجتمعية دائما ما تقف امامنا وتنسف من تم القيام به وبأغلب هذه المعيقات هي معيقات ذكورية، والمؤسسات المعنية بشؤون المرأة لم تقف على دورها بشكل المطلوب فكان توجهها اتجاه التمويل والمشاريع ولكنها لم تقم

بمتابعة أمور النساء كما يجب وهذا سبب رئيسي في عدم وصول النساء الى المشاركة السياسية الحقيقية".

خامسا: الوضع السياسي للمرأة اللاجئة في مؤسسات العمل السياسي الرسمية وغير الرسمية

نشطت المؤسسات النسوية بعد قيام السلطة الفلسطينية لمحاولة التغيير القانوني لصالح المرأة وظلت تجابه كل الظروف الى حين اندلاع انتفاضة الأقصى حيث شاركت المرأة فيها وأعادت نفسها إلى قالب الدور النضالي الوطني كأولوية على الدور النضال الاجتماعي، لكن هذه الانتفاضة كانت مختلفة عن مثيلاتها فقد كانت أكثر حدية ودموية فأدى ذلك الى تراجع دور المرأة وبالأخص بعدما دخل الشعب الفلسطيني في مرحلة الفلتان الأمني وبعد ذلك في مرحلة الانقسام الفلسطيني.

وفي عام 2006 حصلت الانتخابات التشريعية الثانية التي حصلت فيها النساء على سبعة عشر مقعد من أصل مئة واثنين وثلاثين مقعداً، وبدأت السلطة الفلسطينية بإعادة بناء مؤسسات الدولة التي تعطلت بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وخلال هذه الفترة وقعت السلطة الفلسطينية على العديد من الاتفاقيات الدولية، وأهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبالتالي، أصبح يتوجب على السلطة المساواة ما بين الرجال والنساء في جميع الوظائف العامة والمساواة بالقوانين، وكذلك بالوصول السياسي.

الإجراءات التي اتبعتها السلطة الوطنية رفعت من نسبة تمثيل النساء في مختلف الأماكن في الأحزاب والفصائل والمؤسسات الحكومية ومراكز صنع القرار لكن ما زالت الفجوة كبيرة ما بين الرجال والنساء ومراكز صنع القرار الحساسة ما زالت بيد الرجال وما زالت الصورة النمطية للمرأة تعزز من خلال تسليمها الوظائف الأماكن المرتبطة تاريخياًبالمرأة، فمثلاً وزارة السياحة والآثار وشؤون المرأة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية من الممكن إعطاؤهم للمرأة، لكن لم تسلم على مدار تاريخ السلطة وزارة الداخلية أو وزارة المالية أو وزارة الخارجية للمرأة فنعود لنقول إنه على الرغم من التطور الحاصل على موضوع المشاركة السياسية على المستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلا أنه ما زال يحتاج إلى العمل والتطوير لصالح المرأة.

المرأة الفلسطينية اللاجئة ما هي إلا جزء لا يتجزأ عن المرأة الفلسطينية ككل، وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي وجهتها من قبل الاحتلال ومشاركتها المبكرة ضد الاحتلال إلا أنها تعاني كما تعاني النساء من عدم قدرتها من الوصول بسهولة إلى المؤسسات السياسية المختلفة على الرغم من وصول عدد منها إلا نه لا يتناسب مع عدد وحجم تضحيات المرأة الفلسطينية اللاجئة، حيث إنه من خلال المقابلات أظهرت جميع المشاركات أنهن غير راضيات عن التمثيل السياسي للمرأة الفلسطينية اللاجئة على الرغم من عدم قدرة بعضهم على تحديد الفرق بين السياسة الرسمية وغير الرسمية، ويعود ذلك إلى أن جميع المشاركات ليس لديهن الفهم الكامل لموضوع المشاركة السياسية؛ فهن جميعهن يعتقدن أن المشاركة السياسية هي انتخابات وفصائل، أما عن أسباب عدم رضاهن بالتمثيل السياسي للمرأة اللاجئة فقد أرجعن ذلك لجملة من الأسباب وأهمها التاريخ النضالي الكبير للمرأة اللاجئة، وحجم المرأة المناصف للرجل في المجتمع الفلسطيني، عدا عن حق المرأة في وجودها بعدد كاف في مراكز صنع القرار المختلفة لكي تمثل واقع المرأة وهمومها وأوجاعها، وأيضاً عدم رضا المشاركات جاء من واقع رفض احتكار السلطة من قبل الذكور أو الطبقة السياسية الحاكمة بشكل عام، وترى المشاركات أن عملية دمج النساء في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تتم وفق آلية عمل واضحة وهي آلية ذكورية تحافظ على الصورة النمطية والدور التقليدي للمرأة حتى في وصولها لمراكز صنع القرار.

تقول ختام عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عسكر القديم "انا غير راضية عن التمثيل السياسي للمرأة اللاجئة لانوا هذا التمثيل ما بلبي حجم مشاركة المرأة في النضال".

وتقول انتصار العجوري أسيرة لمدة عام ومبعدة لمدة عامين "اكيد انا غير راضية عن تمثيل المرأة ككل والمرأة اللاجئة بالأخص لازم انه يكون لها دور أكبر في مراكز صنع القرار لان المرأة هي نصف المجتمع، والمرأة اللاجئة على دراية كاملة لكل ما يدور بمجتمع مثلها مثل الرجل ولكن ذكورية المجتمع اللاجئ والمجتمع ككل جعل من تجربتها تجربة مقصورة وضعيفة".

وتقول كفاح حرب عضو المجلس الثوري لحركة فتح "بكل تأكيد غير راضية لان هنالك نخب وليس حالة واحدة، كما انو إعطاء الأجيال فرصة انهم يدخلوا على الحالة السياسية ويأخذوا ادوارهم

وتستفيد منهم كشباب، مش تحارب يلي بتوصل بانها ما تكون على الخارطة لكونها امرأة بتوخد مكان رجل هذه هي الذكورية وعمق الذكورية الموجودة".

وتقول فريال الحاج عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة "نحن شركاء بالنضال ولا نبحث عن مقابل لكن الألم والمعاناة التي يعانيها اللاجئ وتمثيله للقضية وعيشه بالمخيمات يجب أن يكون تمثيله أكبر لإنو هو من يعيش التجربة فهو الاقدر لتعبير عن همومه وهموم الناس ومصالحها عند وصوله إلى مراكز صنع القرار".

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تبين من خلال استعراض الباحث لتحديات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة، أن المرأة الفلسطينية اللاجئة تعاني من مجموعة من التحديات والمعيقات التي تمثل عقبة أمام مشاركتها ووصولها السياسي مقارنة مع الرجال الذين عادة ما يكون وصولهم السياسي أسهل.

إن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتعلقة بالمكان وطبيعة السكن المدرجة أدناه، كانت سببا رئيسياً في احتكار الرجال لمواقع السلطة واتخاذ القرار، هذا الأمر يجعلنا نهتم بدراسة موضوع المشاركة السياسية جندرياً، كون الدراسات الجندرية هي التي تُبرز أوجه الاختلاف في المواضيع المختلفة بين الجنسين، وهذه الدراسة لم تكن دراسة مقارنة بين الجنسين، إنما السياق العام للموضوع والتحديات التي برزت خلال السياق كان من الضرورة توضيح الفروقات بين الرجال والنساء في المشاركة السياسية، حيث إنه من الواضح تماماً أن هنالك فجوة حقيقية بالنسبة إلى النوع الاجتماعي في موضوع المشاركة السياسية.

فتلخصت نتائج الدراسة بنقاط محددة وفقاً لمحاور محددة، وتمثلت تحديات المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة بالآتي:

التحديات الإجتماعية:

1. يعتبر المجتمع اللاجئ المحدد الرئيسي للمشاركة السياسية للمرأة اللاجئة؛ فهو مجتمع ذكوري أبوي ينظر نظرة سلبية دونية للمرأة؛ فالعادات والتقاليد المترسخة بالمجتمع اللاجئ تعمل على تسهيل وصول الرجال لمشاركة سياسية فاعلة لإيمانهم المطلق بأن مثل هذه الأدوار تكون مقصورة على الرجال ولا تقدر عليها النساء، فعادة ما يكون وصول النساء مصحوب بعقبات وصعوبات.
2. يُحاصر المجتمع اللاجئ المرأة بدورها التقليدي (الدور الإنجابي) متجاهلاً أنه باستطاعتها القيام بالأدوار الأخرى شأنها شأن الرجل، في بعض الأحيان يشكل الدور الإنجابي عائقاً أمام

المرأة نفسها بعدم استطاعتها التوفيق ما بين دورها الإنجابي والأدوار الأخرى في ظل عدم مساعدتها في ذلك، حيث إن الدور الإنجابي يتطلب وقت وجهد كبير.

3. موقف العائلة السلبي نتيجة تأثرها بالمجتمع الذي تعد نفسها جزءاً أساسياً منه عادة ما يكون محدداً ومعيقاً للمرأة.

التحديات الاجتماعية السابقة تتوافق مع ما نتج عنه في كل من دراسة (بركة 2016) ودراسة (جادالله 2007) ودراسة (جلغوم 2005) حيث ركزت النتائج على وجود تحديات تتعلق بالمجتمع الفلسطيني الذكوري، والعادات والتقاليد عدا عن الدور الانجابي المناط بالمرأة كمحددات ومعيقات امام الوصول السياسي للمراة الفلسطينية وعليه يجب ان يكون هنالك موائمة للقانون الفلسطيني مع قوانين القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وتطبيقه بشكل فعلي على الأرض، العمل على توعية المرأة لإعادة ثقتها بنفسها والعمل على تقوية شخصيتها من خلال المؤسسات المختلفة، وعلى الرجال الايمان بقدرات النساء ومساعدتهم في تمكينهم السياسي.

التحديات الاقتصادية:

1. يُعد العامل الإقتصادي من أهم العوامل التي تحدد شخصية الفرد سواء كان ذكراً أم أنثى، في المجتمع اللاجئ تُعطى مهمة العمل بالأغلب للرجال؛ فهو رب الأسرة والموكل بها، وهذا ما يجعل الكثير من النساء تابعاً اقتصاديا للرجل يؤثر بها ويتحكم بها كيفما شاء.
2. المجتمع اللاجئ لا يرفض عمل المرأة، ولكن في كثير من الأحيان يضع مجموعة من القيود حول عملها، ودائماً ما يفضل عملها التقليدي المناط بها.
3. يرفض المجتمع اللاجئ لكونه مجتمعاً أبوياً استقلالية المرأة الاقتصادية، ويحاول دائماً جعلها تابعة له.

التحديات الاقتصادية تعتبر من اهم التحديات التي تعيق الوصول السياسي للمرأة لكون الاستقلال الاقتصادي يعد من المؤشرات المهمة لتمكين السياسي وهذا ما اكدت عليه دراسة (عواد 2008) و(جادالله 2007) و(مبيض 2010) و(جلغوم 2005) و(اللبدي 2004) حيث

بينت هذه الدراسات ان ضعف التمكين الاقتصادي ما هو الا محدد من محددات المشاركة السياسية للمرأة وعليه يجب العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المؤسسات المختلفة الذي من شأنه أن يساعدها في الوصول السياسي وتحسين الوضع الاجتماعي.

التحديات الثقافية:

1. يهتم المجتمع اللاجئ بالتعليم مع إعطاء الأولوية في كثير من الأحيان للرجل ولكن لا يمكن إنكار مدى أهمية تعليم الذكر والأنثى للمجتمع اللاجئ، لكن المشكلة الرئيسية تكمن في الثقافة العامة في هذا المجتمع، حيث إنه على الرغم من نسب التعليم الجيدة في المجتمع اللاجئ إلا أن العادات والتقاليد هي التي تلعب دوراً رئيسياً في تشكل الثقافة العامة في المجتمع.
2. العادات والتقاليد تكرس الصورة النمطية للمرأة وتعزز من دور الرجل، ودائماً ما تبين الرجل على أنه أقدر على تحمل المسؤوليات والوصول السياسي أكثر من المرأة.
3. تعمل المؤسسات العاملة في المخيمات على توعية النساء بأهمية أدوارهن المختلفة في المجتمع، ولكن المشكلة تكمن في كون هذه المؤسسات تقوم بهذه الحملات خلال فترات معينة وحسب التمويل، ولا يوجد أي متابعة للمشاريع التي تخدم النساء.
4. يوجد مشكلة حقيقية في آلية عمل المؤسسات التي تخدم النساء في المخيمات؛ فهي لا تسير وفق آلية عمل واضحة ومع تراجع ملحوظ في الوقت الحالي لدورها المؤسساتي القديم الذي استطاعت من خلاله إبراز العديد من النساء الناجحات في مختلف الجوانب.
5. تخلي وكالة الغوث الدولية الأونروا عن المراكز النسوية ومراكز الشباب عامل أساسي من عوامل انهيار وتراجع دور هذه المراكز.

التحديات الثقافية المذكورة أعلاه تتوافق مع العديد من الدراسات السابقة لكونها تتعلق بطبيعة المجتمع الفلسطيني الابوي الذكوري حيث اكدت دراسة (بركة 2016) ودراسة (مبيض 2010) ودراسة (اشتوي 2007) ودراسة (جادالله 2007) على ان المجتمع الفلسطيني يمارس تمييز واضح ما بين الذكور والاناث في إعطاء الأولوية دائما لذكر على حساب الانثى وعليه يجب العمل على دمج أهمية دور المرأة في المواد الدراسية في المرحلة الأساسية،

وأن تكون هذه المواد مراعاة لموضوع النوع الاجتماعي، حيث من شأنه أن يعمل على تغير الثقافة العامة، والعمل على توحيد آليات وطريقة عرض مطالب الأطر النسوية المختلفة، فعلى الرغم من وجود العديد من الأطر النسوية لكن هنالك مطالب متشابهة والاختلاف هو فقط بالأليات وطريقة العرض فيجب العمل على توحيدها حتى تتمكن من تغيير القوانين المجحفة بحق النساء؛ فهذه القوانين هي التي تعطي الرجال التفوق الواضح أمام النساء، ويجب على الرجال الإيمان بقدرات النساء، وبالتالي يقع عليهم مسؤولية وقف احتكارهم للسلطة والعمل على إشراك النساء بطريقة صادقة وحقيقية.

التحديات المتعلقة بطبيعة السكن:

1. الاكتظاظ السكاني يعد مشكلة من المشاكل التي تواجه خصوصية النساء وتحد من مشاركتها السياسية؛ فالحياة بالمخيم معدومة الخصوصية.
2. عدم وجود أماكن عامة، وقلة المؤسسات العاملة مع المرأة في المخيمات تسهم في عدم قدرة المرأة في كشف قدراتها وإمكانياتها.
3. الحياة الصعبة في المخيم تجعل النساء تفكر بكيفية الحفاظ على أبنائها، وذلك من خلال البقاء بمنزل لمراعاة شؤونهم الخاصة.

تتعتبر التحديات المتعلقة بطبيعة السكن في المخيمات تحديات خاصة للاجئين الفلسطينين الذين يسكنون بالمخيمات، وهذه التحديات تضاف على المراة اللاجئة كمحددة لوصولها السياسي وهذا ما تم عرضه في كل من دراسة المبيض 2010 ودراسة اشتوي 2007 حيث أوضحت هذه الدراسات ان المرأة في ظل عادات وتقاليد ومجتمع ابوي ذكوري عادة ما تدفع ثمن اكبر بحرمنها من الكثر من حقوقها السياسية والاقتصادية جراء الاكتضاض السكاني والوضع السكني وعليه يجب دعم الشباب والشابات وتمكينهم ثقافياً وتوعوياً لمحاولة التغلب على الفكر الموجود وكذلك على المؤسسات تحمل مسؤولياتها اتجاه تحسين الوضع السكني في المخيمات.

التحديات السياسية:

1. سياسية الأحزاب الفلسطينية الذكورية في المخيمات تحد من المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة، وتعمل هذه الأحزاب على إناطة المرأة بدورها التقليدي داخلها.
2. الكوتا ساعدت المرأة في المخيم في الوصول للمشاركة السياسية داخل المخيم ولكن تُستغل الكوتا بالطريقة الخاطئة فيتم اختيار نساء غير قادرات في بعض من الأحيان، ويتم تقييد وتحديد عمل المرأة الفاعلة والنشيطة من قبل الذكور في أحيان أخرى.
3. الاحتلال كان وما زال عقبة رئيسية أمام النساء في المشاركة السياسية في ظل وجود عادات وتقاليد تنظر نظرة سلبية للمرأة المعتقلة.
4. تجربة اللجوء التي عاشتها المرأة الفلسطينية بمرارتها على الرغم من سلبيتها إلا أنها أسهمت في تشكيل وعي سياسي للمرأة اللاجئة جعلها حاضرة في كل الميادين، وإن لم يكن حضورها يتناسب مع حجم وعيها السياسي والنضالي.
5. سياسية السلطة الفلسطينية التي لا تقدم الدعم لمؤسسات المرأة في المخيم لاعتبارها المخيمات مسؤولة من وكالة الغوث، وفي ظل تخلي وكالة الغوث عن المخيمات أدى لتراجع ملحوظ لدور المرأة في المخيمات.

التحديات السياسية المذكوره أعلاه تعود لاسباب تتعلق بطبيعة المجتمع الابوي الذكوري الذي يعزز الصورة النمطية للمرأة الفلسطينية بدورها الانجابي ويحاول هذا المجتمع جاهدا لايجاد عقبات وتحديات امام الوصول السياسي للمرأة، لكونه يحاول على الحفاظ على سيطرته الابوية على المجتمع وهذا ما تم التأكيد عليه في دراسة (بركة 2016) و(جادالله 2007) و(عواد 2008) و(جلغوم 2005) وعليه يجب تحمل مؤسسات السلطة ووكالة الغوث الدولية مسؤولياتها اتجاه المؤسسات في المخيمات، والقيام بزيارات دورية من قبل قيادات العمل النسوي لنساء في المخيمات للاطلاع على ظروفهم ومشاكلهم، الذي من شأنه يساعد في تلبية إحتياجات النساء ويقوي من عزيمتهم، وعلى النساء اللواتي وصلن إلى مواقع صنع القرار تحمل مسؤولياتهن اتجاه مطالب النساء وقضاياهن العادلة، والعمل على الاستثمار

الحقيقي بقدرات المرأة من خلال السماح لها بالتمثيل الحقيقي بالوصول لمراكز صنع القرار المختلفة.

التوصيات:

1- تكثيف ورشات العمل والمؤتمرات والأنشطة التي تهدف للتغير في الفكر الذكوري الموجود لدى المجتمع اللاجىء.

2- على النساء الايمان بقدارتهن، والعمل على تفعيل هذه القدرات لتصبح ملموسة في المجتمع اللاجىء.

3- الرجال في مواقع اتخاذ القرار تقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة في فتح المجال امام الكفاءات من النساء وعدم استغلال الكوتا لمصالحهم الذكورية.

4- على وكالة الغوث الدولية والسلطة الفلسطينية من خلال مؤسساتهم المختلفة ان تساعد المؤسسات الموجود في المخيمات من خلال برامج وخطط مستقبلية لتغير الفكر الذكوري.

5- يقع على عاتق النساء دور كبير في ثقتهن بنفسهن ودعمهن لبعضهن البعض والايمان بحقوقهن.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أبو عيشة، امال (2013)، ***المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الحيز العام والخاص***، مركز شؤون المرأة، غزة، فلسطين.
- احمد، عواطف (2015): **توجهات المرأة السودانية نحو المشاركة السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزيرة، الخرطوم، السودان.
- اشتية، عمر (2012): **تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996 –2009)**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- بركة، آية (2016): **المتغيرات السياسية وأثرها على تطور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (1994 – 2013)** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
- بودرهم، فاطمة (2009): **المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- جاد، اصلاح (2000) **المرأة والسياسية، معهد دراسات المرأة**، رام الله، جامعة بير زيت.
- جاد، إصلاح (2003) ***مشاركة المرأة السياسية الرسمية وغير الرسمية في النضال الفلسطيني وضعية المرأة الفلسطينية: دراسات وتقارير***. 23 – 75، **المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية مفتاح**، رام الله، فلسطين.
- جادالله، حنين (2007): **التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين (1996 – 2009)**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- جلال، عزة (2007)، ***المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية***، **مركز الامارات للدراسات والبحوث**، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

- جلغوم، مفيد (2005): **الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية (1948-1993)** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،** (2000) ***المرأة في عام 2000، نقلا عن الأمم المتحدة.***
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،** (2016)، ***المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصائيات،*** رام الله، فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،** (2019) ***المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات،*** رام الله، فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،** (2020) ***المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات،*** رام الله، فلسطين.
- درادكة، محمد (2015): ***أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية الأردن نموذجا (2011-2013)،*** **بحث منشور**، جامعة ال البيت، المفرق، الأردن.
- رحال، عمر (2004) ***المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية،*** **المعهد العربي** للنشر، مونتريال، كندا.
- رحال، عمر (2012)، ***المرأة في النظام السياسي الفلسطيني،*** **المعهد العربي** للنشر، الطبعة (1)، مونتريال، كندا.
- رزام، نائلة (2010): **واقع الاليات الوطنية للنهوض بالمرأة الفلسطينية (1996-2008)،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين.
- زامل، يوسف، (2012) ***المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة قراءة تنظيرية*** " للمزيد الرجوع للرابط : https://www.iasj.net/iasj/download/9e6f8b9723c3b100
- زايد، امل (2013) ***روايات اللاجئين الفلسطينيين مقارنة عبر الأجيال،*** **معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية،** جامعة بير زيت، بيرزيت، فلسطين

- سلامة، دلال (1999) ***الحركات الاجتماعية والنساء في مخيمات اللاجئين***، دراسات، المجلد (1) وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير المجلد الأول، **منشورات مفتاح**، رام الله، فلسطين.
- الشاعر، ناصر (2017) **البحث العلمي وتطبيقاته في العلوم الشرعية والإنسانية**، نابلس: مطبعة النصر، جامعة النجاح الوطنية.
- شتوي، سعاد (2007): **دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في البيئة الحضرية المجاورة حالة دراسية لمخيم بلاطة – نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عبد العظيم، صالح (2014) ***النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي***، دراسات، المجلد (41)، (1)، (ص639–ص652) **كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الأردن: الجامعة الأردنية.
- عبد الهادي، فيحاء (2006): ***أدوار المرأة في الاربعينات***. **مركز المرأة للأبحاث والتوثيق**. البيرة، فلسطين.
- عبد الهادي، فيحاء (2007): ***أدوار المرأة الفلسطينية في الاربعينات***، البيرة: **مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق**.
- عطاري، ايمان (2012): **المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.
- عواد، وفاء (2008): **دور المنظمات النسوية في تفعيل المشاركة النسوية في الفترة الواقعة ما بين عامي (2000 – 2006)** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عودة، هاني: ***الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية***، (2012) للمزيد الرجوع للرابط:

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/271852.html

- قانون الانتخابات الفلسطيني رقم(9)، 2005).

- القليني، فاطمة (2002)، ***المرأة وقضايا المجتمع*، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية**، مصر، جامعة القاهرة.
- كمال، هالة (2015)، **مدخل الى البحث النسوي ممارسة وتطبيق**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.
- كوليمار، ويندي كيه (2010)، **النظرية النسوية مقتطفات مختارة**، الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- اللبدي، فدوى (2004) ***المرأة وميدان العمل السياسي*. دورية دراسات المرأة**. المجلد (2)، 58-73، رام الله، جامعة بير زيت.
- ***اللجان المحلية لتأهيل المعاقين والمراكز النسوية*** للمزيد الرجوع للرابط:
- https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-social-services
- مبيض، هبة (2010): **اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- المصري، خلود (2014): **النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- المصري، رفيق (2009): **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية مستوياتها ومعوقاتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- نزال، ريما كتانة (2006): ***المرأة والانتخابات المحلية قصص نجاح*، منشورات مفتاح**، رام الله، فلسطين.
- نصرالله، تيسير: ***مقارنة بين دور لجان المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة***، (2005) للمزيد الرجوع للرابط http://plord.ps/journals/1

الملاحق

أسئلة المقابلات

من هي ..... عرفنا بنفسك؟

ما هو دور عائلتك في حياتك؟

ما الدافع من وراء التحاقك في التوجه للعمل السياسي؟

هل للعيش بالمخيم دور في تكوين شخصيتك ودافع للمشاركة السياسية؟

موضوع المشاركة السياسية ماذا تجعلك تفكرين؟

ما هي التحديات التي تحد من تنمية المشاركة السياسية للمرأة اللاجئة؟

هل المجتمع اللاجئ يساهم في دعم المشاركة السياسية للمرأة؟

هل الأحزاب الفلسطينية في المخيمات لها دور في تنمية المشاركة السياسية للمرأة؟

ما هي الاليات التي تتبعها المؤسسات وقادة العمل السياسي في المخيمات لتنمية مشاركة المرأة السياسية؟

هل انت راض عن التمثيل السياسي للمرأة اللاجئة؟ ولماذا؟

ما هي المقترحات التي تساعد في تنمية مشاركة المرأة السياسية؟

ملحق رقم (1)

الرقم	اسم المبحوثة	مكان السكن	المؤسسة التي تنتمي لها	البلد الأصلي	الوظيفة	العمر	المؤهل العلمي	الحالة الاجتماعية
1	نجاح جبجي	عسكر الجديد	اللجنة الشعبية لخدمات عسكر الجديد	اللد	صحفية	53	دبلوم	عزباء
2	امل جمعة	عسكر الجديد	أسيرة محررة، الامن الوطني	الشيخ مونس	عقيد	45	اعدادي	عزباء
3	انتصار العجوري	عسكر الجديد	مبعدة واسيرة محررة، وزارة الاسرى	الشيخ مونس	موظفة	50	بكالوريوس	عزباء
4	ختام بركات	عسكر القديم	اللجنة الشعبية لخدمات عسكر القديم	بئر سبع	ممرضة	55	دبلوم	عزباء
5	امتياز المغربي	بلاطة	ناشطة اجتماعية مستقلة	سلمة	صحفية ومخرجة	43	بكالوريوس	عزباء
6	فريال الحاج	بلاطة	اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة	طيرة دندن	متطوعة	55	دبلوم	متزوجة
7	سمر عميرة	بلاطة	المركز النسوي مخيم بلاطة	بيت دجن يافا	صحفية	44	بكالوريوس	متزوجة
8	كفاح حرب	بلاطة	المجلس الثوري لحركة فتح	طيرة دندن		53	بكالوريوس	متزوجة
9	نسرين ذوقان	بلاطة	دائرة شؤون اللاجئين	طيرة دندن	مديرة	48	بكالوريوس	متزوجة
10	فاتن حميدان	مخيم العين	اللجنة الشعبية لخدمات مخيم العين	المجدل الصادق	ربة منزل	56	اعدادي	متزوجة
11	رائدة المصري	مخيم العين	اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين	يازور	منسقة برامج	55	دبلوم	متزوجة
12	ميسر فقيه	نابلس	الجبهة الشعبية	الرملة	منسقة برامج	56	دبلوم	متزوجة
13	روند صالحي	نابلس	جمعية اللد الخيرية	اللد	مدير اداري	39	دبلوم	متزوجة

ملحق رقم (2)

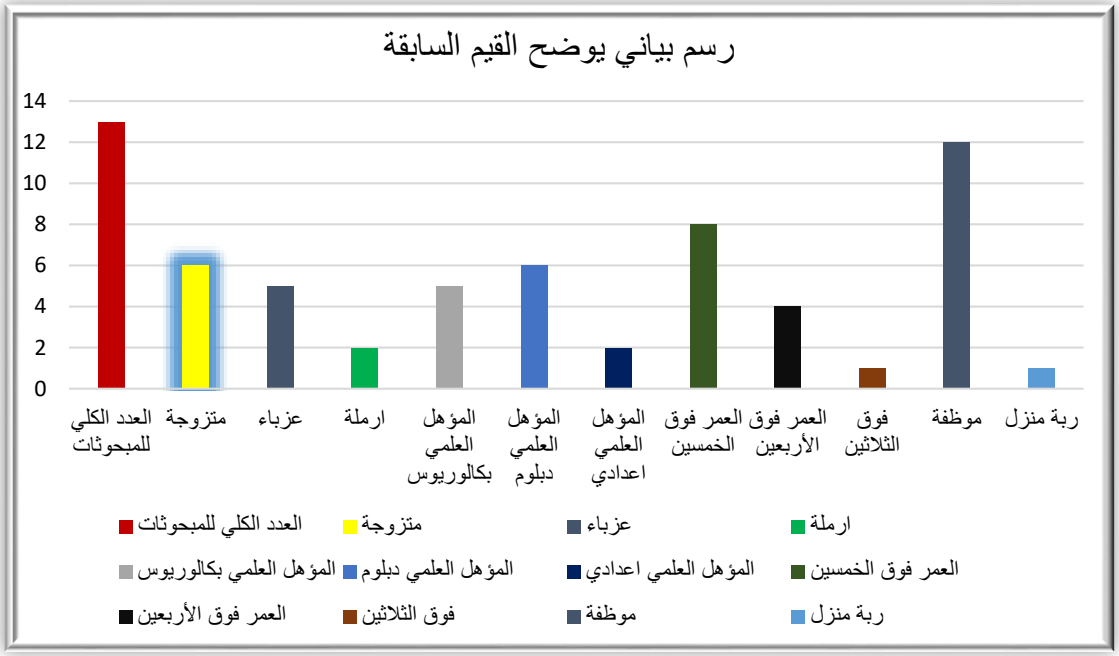
رسم بياني يوضح القيم السابقة
14
12
10
8
6
4
2
0
العدد الكلي للمبحوثات
متزوجة
عزباء
ارملة
المؤهل العلمي بكالوريوس
المؤهل العلمي دبلوم
المؤهل العلمي اعدادي
العمر فوق الخمسين
العمر فوق الأربعين
فوق الثلاثين
موظفة
ربة منزل
العدد الكلي للمبحوثات
متزوجة
عزباء
ارملة
المؤهل العلمي بكالوريوس
المؤهل العلمي دبلوم
المؤهل العلمي اعدادي
العمر فوق الخمسين
العمر فوق الأربعين
فوق الثلاثين
موظفة
ربة منزل

ملحق رقم (3)

	اسم المشاركة	تاريخ عقد المقابلة	مدة المقابلة	مكان عقد المقابلة
1	نجاح جبجي	2020/8/14	1:42	مقر اللجنة الشعبية / مخيم عسكر الجديد
2	ميسر فقيه	2020/8/27	39.52د	مقر جريدة القدس/ مكان عمل زميلتي
3	رائدة مصري	2020/9/1	40:3د	مقر جريدة القدس/ مكان عمل زميلتي
4	فاتن حميدان	2020/9/2	44.2د	اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين/ مخيم العين
5	ختام بركات	2020/9/16	19د	مقر اللجنة الشعبية/ مخيم عسكر الجديد
6	سمر عميرة	2020/9/23	18.5د	مقر اللجنة الشعبية/ مخيم بلاطة
7	فريال الحاج	2020/9/24	39د	مقر اللجنة الشعبية/ مخيم بلاطة
8	كفاح حرب	2020/9/28	41د	مقر جمعية الشهيد عبد الله داود/نابلس
9	روند الصالحي	2020/10/5	23د	مقر جمعية اللد/ مخيم عسكر القديم
10	انتصار عجوري	2020/10/7	30د	منزل السيدة انتصار عجوري/نابلس
11	امل جمعة	2020/10/9	19د	منزل زميلتي نجاح جبجي/ مخيم عسكر الجديد
12	امتياز المغربي	2020/11/2	11د	واتس اب/ حيث اجابت من خلال تسجيل صوتي
13	نسرين ذوقان	2020/11/2	23د	مقر دائرة شؤون اللاجئين/ نابلس

An- Najah National University

Faculty of Graduates Studies

Challenges Facing the Political Participation of Palestinian Refugee women from the perspective of Feminist Movements leaders -Nablus Refugee Camps

By

Salah Yousef Ahmed Abu Saleh

Supervisor

Dr. Samah Saleh

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Women's Studies, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2021

Challenges Facing the Political Participation of Palestinian Refugee women from the perspective of Feminist Movements leaders -Nablus Refugee Camps

By

Salah Youssef Ahmed Abu Saleh

Supervisor

Dr. Samah Saleh

Abstract

The study aimed to know the challenges of political participation of Palestinian refugee women from the point of view of the leaders of the feminist work in the camps of Nablus, and the role of these challenges in their social, economic, political, and cultural forms, and the challenges related to the nature of residence and the restriction of the process of political access for refugee women. The study also aimed to clarify the extent of the importance of the participation of women in the political process, and to present the Palestinian and international laws that guarantee the right of women to political participation.

To achieve the objectives of the study, the researcher adopted the qualitative approach and the descriptive method to study the phenomenon as it is, and express it qualitatively, and adopted interviews as a main study tool for data collection. The study sample consisted of (13) women who were leaders of women's work in the camps of Nablus (New and Old Askar, Balata, and Ein Beit al-Maa).

The study concluded with a general conclusion indicates that there are: social challenges related to the nature of the refugee society, which is described as

a patriarchal and masculine society governed by customs and traditions that embody the stereotype of women; economic challenges represented by women being economically dependent on men, because the refugee community depends on men as the main breadwinner for the family, and this is related to the fact that society itself rejects and restricts the idea of women's economic independence; cultural challenges represented by giving men priority in education at the expense of women, because customs and traditions dominate the general culture in the refugee community. In addition to the UNRWA abandoning its role towards Women’s and Youth Centers.; challenges related to the nature of residence, represented by the fact that the refugee community lives in overcrowded population that causes privacy problems, especially for women under customs and traditions which usually seek to preserve the stereotypical image of women; and political challenges represented by the politics of masculine Palestinian parties in the camps which they strive for preserving the stereotypical image of women by maintaining their reproductive role.

The study recommended the necessity of intensifying workshops, conferences and activities aimed at changing the patriarchal thought present in the refugee community and to enhance women's self-confidence and belief in their rights.